جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن

The Relationship between Government Expenditure and Unemployment Rate in Jordan

إعداد

خليل عمران محمد العليمات

إشراف الدكتور

تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي للعام الجامعي

٢٠١٦/٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا **خليل عمران محمد العليمات** ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: خليل عمران محمد العليمات **الرقم الجامعي: ١٤٧٠٥١٢٠٠٢**

التخصص: اقتصاد وتعاون دولي **الكلية :إدارة المال والأعمال**

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / / ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدرسات العليا

جامعة ال البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة :

العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن

The Relationship between Government Expenditure and Unemployment Rate in Jordan

وأجيزت بتاريخ :4/ 8 /2016

إعداد

خليل عمران محمد العليمات

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور : تركي مجحم الفواز	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور: سعود موسى الطيب	عضواً	.....
الدكتور: علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الدكتور: علي جدوع الشرفات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي معلمي الأول الذي زرع الطموح في نفسي وحصد الأشواك عن دربي

ليمهد لي طريق العلم ، والذي ربّاني على الجد والعمل والاجتهاد والطموح.

إلى والدتي الغالية التي أنهمتني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة وأنارت في دربي

شموع الأمل، والتي كانت ستظل بئرا للمحبة وبلسما للشفاء وسر توفيقي ونجاحي.

إلى زوجتي الغالية التي شجعتني وحاكت بخيوط الحب المنسوجة من قلبها جبرا وتضحية

وفداء وساندتني في مشواري العلمي لتكون وراء نجاحي وسعادتي.

إلى إخواني وأخواتي الذين استمديت منهم إرادتي وعزمي

إلى أصدقائي الذين لم يبخلوا علي بالنصيحة وازدهرت بهم لحظاتي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي حبا وصدقا ومحبة وتقديرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يطيب لي وأنا أنهي هذه الدراسة أن أزجي كل الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور تركي مجحم الفواز الذي أشرف على رسالتي وأعطاني من وقته وجهده الكبير ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أعضاء هيئة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإغنائها بملاحظاتهم وآرائهم القيمة.

وأتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان إلى كل من مد يد العون والمساعدة وأسهم في إخراج الجهد المتواضع إلى النور سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة أسداها لي وهم أولئك الذي عايشتهم أو زاملتهم وتعلمت منهم وعلى أيديهم أو التقيت بهم مباشرة أو عبر إنتاجهم الفكري والأدبي واخص منهم زملائي وزميلاتي في كلية إدارة المال والأعمال الذين آزروني معنويا للمضي قدما في إتمام هذه الدراسة إذ ساورني الوهن في بعض مراحل هذا البحث .

واشكر جامعة آل البيت وأساتذتها جميعا على إدامة هذا الصرح منهل خير وعطاء لأبناء هذا الوطن المعطاء.

والله أسال أن يوفقنا للخير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تفويض	ب
إقرار وإلزام بقوانين جامعة آل البيت	ج
قرار لجنة المناقشة.	د
الإهداء	ه
الشكر والتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
الملخص باللغة العربية.	ط
الملخص باللغة الانجليزية.	ي
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	**١**
١-١ مقدمة .	٢
١-٢ أهمية الدراسة.	٣
١-٣ اسئلة الدراسة.	٣
١-٤ أهداف الدراسة.	٤
١-٥ منهجية الدراسة.	٤
١-٦ مصادر جمع المعلومات.	٥
١-٧ الدراسات السابقة.	٦
الفصل الثاني **الإنفاق الحكومي في الأردن**	**٩**
٢-١ مفهوم الإنفاق الحكومي .	١٠
٢-٢ النظريات الكلاسيكية في تفسير الإنفاق الحكومي.	١٢
٢-٣ الإنفاق الحكومي وأثره على البطالة من ٢٠٠٠-٢٠١٤.	١٥
٢-٤ الإنفاق الحكومي الصحي.	١٦
٢-٥ الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي في الأردن.	١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث **البطالة في الأردن من ٢٠٠٠-٢٠١٤**	**٢٤**
٣-١ مفهوم البطالة.	٢٥
٣-٢ النظريات التي فسرت البطالة.	٢٧
٣-٣ أنواع البطالة.	٣٠
٣-٤ أسباب البطالة في الأردن.	٣٠
٣-٥ حجم ومسببات البطالة في سوق العمل الأردني	٣١
٣-٦ خصائص البطالة لدى الشباب في الأردن.	٣٤
٣-٧ الآثار الاقتصادية للبطالة .	٤٢
٣-٨ الآثار الاجتماعية للبطالة.	٤٢
٣-٩ معالجة الحكومة للبطالة	٤٣
٣-١٠ الإستراتيجية الحالية الحكومية للحد من البطالة.	٤٥
الفصل الرابع **المناقشة والنتائج والتوصيات**	**٤٧**
٤-١ المناقشة	٤٨
٤-٢ النتائج	٥٦
٤-٣ التوصيات	٥٨
المراجع	٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن

إعداد

خليل عمران محمد العليمات

إشراف الدكتور

تركي مجحم الفواز

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤

وقد استخدمت الدراسة منهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة .

أشارت النتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي أي انه كلما زاد الإنفاق الحكومي كلما قلت البطالة، ومن النتائج الأخرى أن برامج الإنعاش الحكومية هي برامج مؤقتة لم تستطيع دعم النمو الاقتصادي وذلك بضعف ومحدودة الموارد والإنتاج في الأردن، والأمر الذي أدى إلى استفادة فئات معينة.

أوصت هذه الدراسة بالعمل على خفض الإنفاق الجاري مع المحافظة على زخم الإنفاق العام الرأسمالي الاستثماري عالي الإنتاجية، واتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين إدارة الموارد المالية للقطاع العام .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The relationship between government expenditures and the unemployment rate in Jordan

by :

Khalil Omran M. Al Olimat

supervisor

Dr. Torki M. Al_Fawwaz

Abstract

This study aims at examining the relationship between government expenditures and the unemployment rate in Jordan during the period 2000--2014. The Descriptive and interpretive approaches is used in this study.

The results of this current work suggest that there is inverse relationship between government expenditures and the unemployment rate, which suggests that the government expenditures is ineffective in tackling the unemployment rate.

In addition, the study reveals that the government plans and programs to tackle the problem are temporary and cannot support the economic growth due to the limited resources and production, which resulted in limited benefits for certain categories in the community.

This study recommends that reforms should be through creating governmental programs that can influence and control the expenditures while maintaining the productive public capital investment and taking further steps and procedures to improve the financial resources of the public sector to alleviate unemployment problem.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة :

يتأثر معدل البطالة بحجم الإنفاق الحكومي، فالعلاقة عكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي أي كلما زاد الإنفاق الحكومي قلت البطالة، وكلما قل الإنفاق الحكومي زادت البطالة، ومن جهة أخرى فان الاتفاق والدعم الحكومي على الاقتصاد يخفض قوة العمل المشاركة داخل الاقتصاد ويزيد معدلات البطالة، ويحد من الإنتاجية ويتسبب في جعل أسواق العمل أكثر جمودا ويمنع الابتكار ويؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي خفض الاستثمارات في القطاع الخاص ويوجد حالة وعدم الاستقرار .

يعد موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالبطالة من المواضيع الأكثر جدلية، حيث أن العالم وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، أصبح يعاني من عجز في الموازنات وضعف في الإنفاق الحكومي؛ إذ أن العالم أصبح تحت وطأة تلك الأزمة، حيث تراجع الناتج القومي والعمالة في معظم بلدان العالم بفعل تراجع أداء النشاط الاقتصادي، وازداد بفعل ذلك عدد العاطلين عن العمل وازدادت البطالة وارتفعت أعداد الفقراء الذين يقتاتون على أقل من دولارين في اليوم حسب منظمة الغذاء العالمية لعام ٢٠٠٨، وأظهرت الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ تراجع أداء الاقتصاد المحلي وازدياد أعدد العاطلين عن العمل وقلت فرص العمل وزيادة البطالة.

منذ عام ١٩٨٩م، يعاني الأردن من عجز في الموازنة العامة للدولة، وما ترتب على ذلك من علاقات مع باقي المتغيرات الاقتصادية (النمو والتضخم)، وأصبح عجز الموازنة واحد من المواضيع الأكثر جدلية وذلك بسبب تأثيره على الإنفاق الحكومي مما أثر سلبا على ازدياد أعداد العاطلين عن العمل والتسبب في مشكلة البطالة وبالرغم من جهود الأردن للتحكم في مستويات العجز إلا أنه في حالة تزايد مستمر الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المديونية العامة للدولة، مما يمنع جزءا من النمو الاقتصادي كان بالإمكان حصوله ، وما ترتب على المديونية من أعباء له آثار انكماشية على النمو من خلال مزاحمة الإنفاق الحكومي (العام) Crowding لاستثمارات القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتوسط ظاهرة البطالة المشكلات الهيكلية الأخرى في الأردن ، فحلها مرتبط بالعديد من الإجراءات، كإنشاء شبكة نقل وطنية فعالة، وتعديل قانون العمل والرقابة على تطبيقه، وتمكين المرأة، وتخفيض الدولة من النظام الريعي، وتعظيم تنافسية القطاع الخاص حتى يصبح أكثر جاذبية من القطاع العام للعمالة الأردنية، وتحسين مستويات التدريب ونوعياته، وتنمية بيئة الأعمال، ومنح الحوافز لتشغيل الأردنيين وتمويل برامج التشغيل بشكل ملائم وفعال.

لذا جاءت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن.

١-٢ أهمية الدراسة :

يواجه الأردن تدني للإنفاق الحكومي على الاقتصاد الوطني، فيذهب ٨٠% من نفقات الحكومة المركزية كنفقات جارية، حيث ترتفع الأجور لموظفي الحكومة المركزية، ، ما يحد من قدرة الحكومة على تحفيز الاقتصاد.

إن السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي تعتبر الأداة الوحيدة التي تستطيع الحكومة من خلالها التدخل والعمل على تحقيق توازن الاقتصادي ومعالجة ظاهرة البطالة التي استعصت حلولها وازداد عمق ماساتها في أوساط المجتمع الأردني، ولذلك فان أهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة مدى مقدرة السياسة المالية على تحقق أهدافها في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل والحد ن البطالة .

١-٣ أسئلة الدراسة :

يكمن التساؤل الرئيسي في الدراسة في بيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية هي:

١) ما مدى فعالية السياسة المالية للحكومة الأردنية في معالجة ظاهرة البطالة أو الحد منها؟

٢) ما دور الحكومة الأردنية في الحد من ظاهرة البطالة من خلال الإنفاق الحكومي والبرامج الحكومية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي :

١. بيان طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن في الفترة من خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.
٢. تقييم فعالية السياسة للحكومية الأردنية في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة.
٣. تحديد دور الحكومة الأردنية في الحد من مشكلة البطالة من خلال الإنفاق الحكومي وتتبع سياسات اقتصادية معدة لذلك.

١-٥ منهجية الدراسة :

وللإجابة عن إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها وجوانبها واثبات صحة فرضياتها، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لما يمتاز به هذا المنهج من قدرة على توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات وخصائص المشكلة والوقوف على دلالاتها، وذلك من خلال التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية لمفهومي الإنفاق والبطالة، والعلاقة بينهما من خلال استعراض دور الحكومة الأردنية في الحد من البطالة من خلال دور الإنفاق الحكومي، (سوقية، وعفاف، ٢٠١٤ : ٦).

والمنهج الوصفي التحليلي يقوم على تشخيص وتحليل وربط تفسير البيانات وتوفير المعلومات والبيانات والأرقام الإحصائية عن المشكلة.

١-٥-١ أسلوب جمع البيانات :

اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات اللازمة لانجاز هذه الدراسة وهما : مصادر ثانوية، ومصادر الأولية، بالنسبة للمصادر الثانوية ، فتم الحصول على البيانات الثانوية من الأدبيات المتوافرة ونتائج بعض الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة بالنسبة للمصادر الأولية، فقد تم الحصول على البيانات الأولية خلال البيانات دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية ورئاسة الوزراء من التقارير الصادرة ومواقع الانترنت الخاصة.

١-٥-٢ أسلوب التحليل الإحصائي :

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لتحليل بياناتها الأولية حيث استخدمت النسب المئوية والتكرارات لوصف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، والوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابي والانحراف المعياري لترتيب وبيان أهمية العبارات والمتغيرات الواردة في البيانات والتقارير الإحصائية .

١-٥-٣ نماذج الدراسة :

المتغيرات المستقلة : الإنفاق الحكومي.

المتغيرات التابعة : البطالة .

١-٦ مصادر جمع المعلومات :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات تم الاعتماد على:

١) المصادر الأولية.

٢) المصادر الثانوية.

إجراءات الدراسة (التعريفات الإجراءات) :

ويعرف الإنفاق بأنه مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه جهة حكومية بواسطة إداراتها ومؤسساتها ويقصد منه تحقيق منفعة عامة.(سوزي، ٢٠١٣: ٢٧)

أما الإنفاق الحكومي : فهو مشتريات القطاع من سلع وخدمات (السعيد ، ٢٠٠٧: ١٦١).

والبطالة هي : البطالة من التعطل ونقيض العمالة والقعود عن السعي لمنفعة الدنيا أو الآخرة، وهي عدم العمل مع الرغبة فيه، وهي تفترض مقدرة ذاتية في العمل، وهي ليست مرتبطة بالعمل من حيث هو مجرد جهد مبذول في الإنتاج الاقتصادي، وهي خروج العامل من عملية الإنتاج لفترات من السنة (صبري، ٢٠١١ : ١).

وتعرف البطالة : أيضا بأنها : " كل شخص من الجنسين (ذكر- وأنثى) يتراوح عمره بين ١٥-٦٥ سنة تتوفر فيه الشروط الآتية : (Redor, 1999 : 9)

١) أن يكون بدون عمل أو انه لم يشغل أي منصب يتقاضى عليه اجر.

٢) أن يكون قارا على العمل وقابل للعمل مقابل الأجر الحقيقي المحدد في السوق وذلك تحت أي ظرف من الظروف.

٣) أن يكون في حالة بحث مستمر عن عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة :

١- دراسة (الطاهر ،٢٠١٠) بعنوان " البطالة والسياسات الرامية إلى التقليص منها (دراسة حالة الجزائر)".

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة البطالة والسياسات الرامية إلى الحد والتقليل منها، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الاقتصادية التي حاولت الربط بين مشكلة البطالة وسياسات الحكومة الأردنية ومدى مقدراتها في توليد فرص العمل الاقتصادية المعروفة عالميا والتي لها القدرة في توليد فرص العمل.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن مشكلة البطالة في الجزائر ناتجة عن اختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي والتي مردها إلى التغيير المستمر في الخطط الاقتصادية المتبعة . وأوصت هذه الدراسة بضرورة تظافر الجهود الحكومية للحد من البطالة من خلال تحسين سياسة الإنفاق والاستثمار الحكومي.

٢- دراسة (بوهيدل،٢٠١٠) بعنوان " الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور النفقات الحكومية في تنمية قطاع التشغيل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الاعتماد على المقاربة الكينزية لتشغيل سوق العمل في الجزائر قد حقق نجاحا نسبيا، وذلك من خلال التراجع المحسوس في معدلات البطالة التي استقرت عند حدود ١٠% عام ٢٠١٠، وهو ما يجعل الجزائر قريبة من المعدلات المسجلة في دول الجوار، وقد أثبتت هذه الدراسة الارتباط بين الإنفاق الحكومي وسوق التشغيل من خلال معدل الارتباط والذي يبلغ ٩٢%. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع للتوصل إلى حل للحد من مشكلة البطالة.

٣- دراسة (العجلوني ،٢٠١٠)، بعنوان: "الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الاقتصادية لمعالجتها".

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة الفقر والحد منها والعمل على تحسين مستويات المعيشة، والتي نجحت في تحقيقها في العقدين الاخيرين قبل عام ٢٠١٠ وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج منها أن نسبة انتشار الفقر قد تصل إلى ٢٩% والتي أصبحت هذه المشكلة مصدر يهدد الأمن والاستقرار، وقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تظافر الجهود الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية والعامة والخاصة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة، والى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة.

٤- دراسة (الحوامدة٢٠١٣) بعنوان : " البطالة : حلول مقترحة من واقع قطاع تقنية المعلومات".

تهدف هذه الدراسة إلى التقليل الآثار السلبية للبطالة، هذه الظاهرة القديمة الحديثة التي تشير الأرقام الرسمية إلى أنها تتراوح مكانها في الأردن وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج إلى السياسات الاقتصادية والاستثمارات التعليمية للحكومة للمواءمة مع متطلبات المجتمع الأردني ومتطلبات سوق العمل، والحد من فجوة المخرجات التعليمية والحد من بعض التخصصات في الجامعات الأردنية، وقد أوصت الدراسة ببعض المقترحات منها :" وجوب ردم فجوة المهارات بين سوق العمل والجامعات ، وتوزيع الأدوار بين الحكومة وشركات أي قطاع اقتصادي .

ووضع وتطبيق استراتيجيات وخطط تعليمية تقوم على مبدأ جسر الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، وإنشاء مراكز تجسيرية للتدريب على المهارات الأساسية لبدء العمل، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الخاص دور مهم في مجال العمل، والحد من البطالة.

٥- دراسة (زكان،٢٠٠٨) بعنوان :" العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر(١٩٧٣-٢٠٠٨)".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق حالة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق في الجزائر خلال الفترة بين (١٩٧٣-٢٠٠٨) وذلك من اجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين وتقسيم مدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق مناصب عمل جديدة ومعالجة ظاهرة البطالة والتخفيف منها. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة انه كلما تقدمت سنة أخرى زادت نسبة البطالة وقل الإنفاق الحكومي في الجزائر.

٦- دراسة (الحنيطي ،٢٠٠٣) بعنوان : " دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات إقليم جنوب الأردن".

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتفسير وتحليل العلاقة ما بين متغيري الفقر والبطالة في مجتمعات ريف جنوب الأردن، ولتحقيق هذه الهدف تم الاستعانة بالمسح الميداني لعينة بلغت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٣ أسرة أخذت بالطريقة العشوائية من بين ٦٠٠ أسرة واقعة في تسع قرى تابعة لهذا الإقليم، وقد جمعت البيانات في نهاية عام ٢٠٠٣ بواسطة استمارة مقابلة شخصية صممت لهذه الغاية واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة الفقر في مجتمعات إقليم الجنوب في الأردن عالية بسبب تفشي البطالة وضعف النمو الاقتصادي وقلة الزراعة واعتماد الشريحة الواسعة على الوظائف الحكومية. وقد أوصت الدراسة بالعمل على نشر برامج حكومية لزيادة نسبة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وزيادة نسبة التعليم.

الدراسات الأجنبية :

١- دراسة (Irshid, 2014) بعنوان : " نسبة البطالة في الأردن مقارنة مع نسبة العمالة الخارجية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين معدل البطالة في الأردن مقارنة مع نسبة العمالة الخارجية والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، واثر ذلك على الاقتصاد الوطني.

وقد استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي الإحصائي للبيانات من مختلف المصادر في الأردن عن هذا الموضوع.

ومن نتائج هذه الدراسة ارتباط سلبي هام بين العمالة الوافدة والإنفاق الحكومي والنتيجة الأخرى وجود علاقة تنبؤ هامة بين نسبة البطالة المتغيرة ونسب الإنفاق الحكومي المتغيرة الواضحة. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة وجود خطط إستراتيجية حكومية للحد من البطالة.

٢- دراسة (Al-Habees, 2012) بعنوان :" العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن وبعض البلدان العربية الأخرى.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة ما بين مستوى البطالة في الأردن خاصة والبلاد العربية الأخرى عامة، تلك البطالة التي تؤثر على تركيب البنية المجتمعية، والتي تؤدي إلى زيادة في مستوى الإنفاق .

وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي للتحليل للحصول على النتائج المطلوبة من خلال وصف وتحليل البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث من مصادر مختلفة.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة انه كلما زادت البطالة زاد مستوى الإنفاق الحكومي، وكلما زادت البطالة زادت نسبة المشاكل الاجتماعية في المجتمعات العربية واثر ذلك على البنية التركيبية للمجتمع من ناحية المنظومة القيمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

٢-١ مفهوم الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي انعكاسا لدور الدولة في المجتمع، ذلك لأنه، يعبر عن واجباتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، ولهذا فإن نوع وحجم وصورة الإنفاق الحكومي يرتبط بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

أ) الإنفاق العام : وتعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق الحكومي (العام) وهو ما تنفقه الدولة من النقود لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أصل تيسير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصاديا اجتماعية، ثقافية، وغيرها) .(ناشد، ٢٠٠٩).

ب) الإنفاق الحكومي : وهو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي، ويمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، والضرائب، أو الاقتراض الحكومي، ويبلغ نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للأردن حسب تقديرات عام ٢٠١١. (Meritage foundation, 2011) .

ويعرف الإنفاق الحكومي أيضا بأنه : " مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة" .(عبد الحميد، ٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل رقم (١) يبين لنا اثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة بشكل عام.

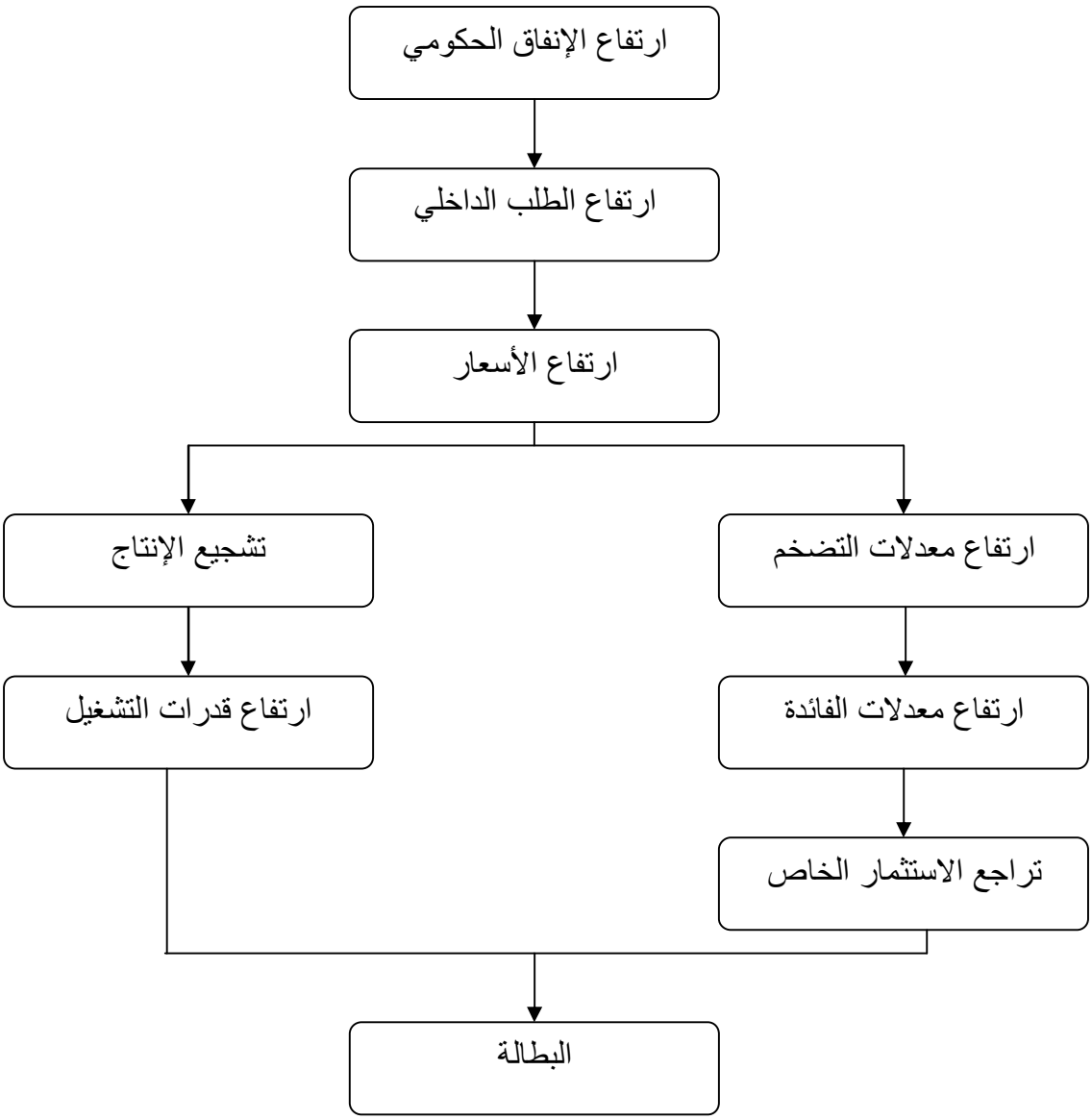

المصدر : كمال عايشي، سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص٦

من الشك السابق، يتضح ان ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار ان الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الاخير يدفع بالمعدل العام للاسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الالة الإنتاجية لتلبية الطلب الاضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة، غير ان هذا الانتظار يجب ان لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه ان يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الاقراض، وتقلص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

١-٢-١ النظريات الكلاسيكية في تفسير الإنفاق الحكومي.

١- النظرية الكلاسيكية في الإنفاق الحكومي :

تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للحكومة تم حصره في اقل الحدود والممثلة في المهام التقليدية لها: (Auerbach and fldstein, 2005 : 3)

أولا : حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج.

ثانيا : حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين.

ثالثا : دعم المؤسسات والأشغال الحكومية.

إن النهج الكلاسيكي في تفسير نمو الإنفاق الحكومي حسب فرضية فاجنر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغير داخلي (endogenous) ودالة في النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤثر ايجابيا على البطالة والحد منها، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمسة نماذج مختلفة، تم التحقيق فيها في ستينيات القرن الماضي ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول واحدة من هذه النماذج الأكثر قناعة، وفاعلية لاختبار وفاعلية قانون فاجنر وهي على النحو التالي : (الغالبي، ٢٠١١) :

أ) **تاريخ نظرية الاقتصادي كينز** (keynes) تلك النظرية التي سطرها في كتابه الشهير " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، والذي صدر عام ١٩٣٦م وقد بنى كينز نظريته على ان النفقات العامة الحكومية في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني في حالة التشغيل الكامل الأمر الذي يحد من البطالة (صخري، ٢٠٠٥)

وقد ادخل كينز ثلاثة دوافع لطلب النقود بغرض المعاملات، والاحتياط،والمضاربة، حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات، والاحتياط بالدخل وتعتبر علاقة طردية وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة، وهي في علاقة عكسية وعليه تكون دالة الطلب على النقود وحث كينز على إعادة توزيع الدخول بين الإفراد توزيعا قريبا إلى المساواة وتخفيض التفاوت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخول والثروات في محاولة لردم الفجوة بين الإنفاق الحكومي والحد من البطالة.(القريشي، ٢٠٠٨).

٢- قانون فاجنر :

كان الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر A. wagner أول من لاحظ هذه العلاقة وذلك في عام ١٨٩٢م وقد صاغ قانون اسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، وهذا القانون يقرر أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل الدور المتحقق في المجتمع، أو أن الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة يعود إلى ثلاثة أسباب، كان قد حددها فاجنر كما يأتي (Bird 1971) .

أ) إن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من اجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي .

ب) من نتائج التنمية الاقتصادية أنها تؤدي إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي إلى الإنفاق الحكومي.

ج) التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

ويعبر هذا القانون عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في الدولة التي هي في المراحل المبكرة للتنمية. وأضاف إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمع إذ تنفذ الحكومة أنواع مختلفة من الأنشطة كتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة والمساهمة في الحد من البطالة(الغالبي، ٢٠٠١).

٣- النظرية النقدية المعاصرة :

إن تحليل فريدمان متقاربا مع أعمال من تحليل وكينز، حيث اهتم أساسا بتكملة المنهج الكنيزي، وفي محاولة منه لتطبيق المبادئ العامة لنظرية الطلب على النقود بمعنى انه حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية (wattpad,2012 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نظرية كينز غير مكتملة : حيث أنها كانت تتعامل مع تشغيل العمالة والفائدة والنقود ولم تكن نظرية أسعار فقط أضاف فريدمان إلى إطار العمل الذي أسسه كينز نظرية الأسعار والتضخم، استنادا إلى فكرة المعدل الطبيعي للبطالة وحدود تأثير السياسة الحكومية فيما يتصل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في الأمد البعيد ، وهي الحدود التي إذا ما تجاوزتها الحكومة فقد يؤدي ذلك إلى حدوث حالة من التضخم المدمر الذي لا يمكن السيطرة عليه أو التحكم فيه. (David,1999) .

ويذهب فريدمان إلى أن التغيرات في حجم المعروض من النقد هي المحور الرئيس للتغيرات قصيرة الأجل في مستوى النشاط والنمو الاقتصادي وان التحكم في المعروض من النقد هو الأداة الأكثر أهمية لدى الحكومة الفيدرالية لإحداث تغيرات قصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي والحد من البطالة كما ذهب إلى أن تحديد معدل نمو ثابت للمعروض من النقد لفترات طويلة يوفر قدرا اكبر من النمو الاقتصادي وبالتالي معالجة ظاهرة البطالة في المجتمعات، وللحد من البطالة دعا فريد مان إلى إلغاء نظام التكافل الاجتماعي والإعانة باعتباره نظاما غير فعال، واقترح بدلا منه فرض ضريبة " سلبية على الدخل أي تقديم معونة مالية للأسرة الفقيرة والعاطلة عن العمل مع تحفيز تلك الأسر على العمل وزيادة الدخل(المصري، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الحكومي وأثره على البطالة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) :

تأثرت الموازنة العامة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٤ بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بتضخمها إلى مستويات غير مسبوقة ، وتشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة الأردنية أن الحكومة أنفقت في موازنتها المركزية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤، ما مقداره ٥٥.٥٩ مليار دينار استحوذت خمسة بنود رئيسة على (٦٦.٥ %) دينار منها، هي رواتب الموظفين، والتقاعد، والدفاع، والأمن، ودعم المحروقات، ونسبة (٣٣.٥%) التي تبقت فهي تمثل النسبة الباقية، فتوزعت على عدد من البنود أبرزها بند النفقات الرأسمالية والذي يتم بموجبه إنشاء البنى التحتية والخدمات والمرافق.(دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢) .

وتشير التقارير الصادي عن دائرة الإحصاءات العامة أن حجم الموازنة ارتفع من (٢مليار دينار) أردني في العام ٢٠٠٠، إلى (٧.٢مليار دينار) خلال العام ٢٠١٢، بارتفاع أي بنسبة زيادة (٢٦٠%).

وقد قدرت النفقات العامة خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٨٠٩٦ مليون دينار مقارنة مع ٧١٧٦ مليون دينار لعام ٢٠١٣ أي بزيادة مقدارها ٩٢٠ مليون دينارا وبنسبة زيادة (١٢.٨%).

وكانت الإيرادات العامة قد قدرت في عام ٢٠١٤ بمبلغ ٦٩٨٢ مليون دينار مقارنة مع ٦٢٠٨ مليون دينار لعام ٢٠١٣ بزيادة مقدارها (١٢.٥%).

وبلغ إجمالي النفقات للوحدات الحكومية لعام ٢٠١٤ حوالي ١٨٢٩ مليون دينار مقارنة مع ١٧١٤ مليون دينار عام ٢٠١٣، وقدر صافي العجز في الموازنة عام ٢٠١٤ بحوالي ١١١٩ مليون مقابل ١٢٥٧ مليون دينار عام ٢٠١٣. (الإحصاءات العامة، ٢٠١٦)

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي في الأردن فان معظم الإنفاق الحكومي يذهب إلى شراء جانب كبير من ديون الأردن التصديرية تجاه الدول أعضاء نادي باريس،وتبذل الحكومة الأردنية جهودا في كل عام مالي لتخفيض أعباء المديونية الخارجية التي تثقل كاهل الخزينة العامة، ففي العام ٢٠٠٧، تم توقيع اتفاقية مع نادي باريس لشراء جانب كبير من الديون التصديرية ذات الفوائد المرتفعة نسبيا بنسبة خصم بلغ متوسطها (١١%) وبموجب هذه الاتفاقية قامت الأردن بشراء حوالي ٢.٣٩٨ مليار دولار أرصدة ديونها التصديرية مع دول نادي باريس بسعر يبلغ حوالي (٢.١٢١) مليار دولار أي بخصم قيمته (٢٧٧) مليون دولار أو ما نسبته (١١%) ونتيجة لذلك فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩٥%) عام ١٩٩٠ إلى (٨٤%) عام ٢٠٠٢ والى نحو (٢٥.٧%) عام ٢٠٠٨، وهي نسبة تقل عن الحد المستهدف في قانون الدين العام. (البرماوي، ٢٠٠٩).

الإنفاق الحكومي الصحي:

يعتبر الأردن من الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة وبالتالي فإنها تعتمد وبشكل كبير على القوى العاملة المتعلمة، فعلى سبيل المثال ووفقا لإحصاءات عام ٢٠١٢، توفر ما معدله ٢٦.٥ طبيب لكل ١٠.٠٠٠نسمة، حيث بلغ عدد الأطباء لعام ٢٠١٢، (١٦٣٦٢) طبيبا ويعد هذا الرقم مقبولا حسب المعايير الدولية كما بلغ عدد المستشفيات عام ٢٠١٢ في الأردن، (١٠٦) وعدد الاسرة (١٢٠٨)، حيث تعتبر هذه النسبة أعلى من دول المنظمة ، كما تمتاز الأردن بالكثافة العالية بالممرضات والصيادلة، والتي تماثل الدول الرائدة في مجال الصحة.(الشبكة الدولية للحقوق والتنمية، ٢٠١٤)

ان الفترة ما بين عامي (٢٠٠١ -٢٠١٤) استحوذت على ٥٥.٥٩ مليار دينار من رواتب الموظفين ، والتقاعد والدفاع والأمن ودعم المحروقات وفوائد القروض عن٦٦.٥% من الموازنة، علما أن الدراسة كما أسلفنا لا تشمل موازنات الوحدات الحكومية.(الإحصاءات العامة، ٢٠١٢: ١-٢).

فقد كان الإنفاق الحكومي على الصحة في عام ٢٠٠٠ ما يقارب (٦٣%) بينما في عام ٢٠١٤ كان)٦٩.٧) من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

أما الإنفاق الحكومي على الرواتب التقاعدية فمن المتوقع أن تتراجع نسبة الزيادة في الفاتورة التقاعدية وتدريجيا اعتبارا من العام ٢٠٢٠، حيث ستصبح الاقتطاعات التقاعدية في ذلك العام في تناقص، وستبدأ أعداد المتقاعدين بالتراجع سنويا على اعتبار أن متوسط خدمة الموظف في الجهاز المدني (٢٥) عاما. ويلاحظ أن العام ٢٠٠٣ شهد تدفق مساعدات خارجية غير اعتيادية من حيث الحجم بلغت ٩٣٧.٤مليون دينار لتعويض الأردن عن تداعيات الحرب على العراق، وتدفق اللاجئين العراقيين وما تلاها من كلف كبدت الخزينة الأردنية الكثير ، ومنذ العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زادت تداعيات التوجه للأسواق العالمية خصوصا مع توقف المنحة الثلاثية من السعودية، والكويت، والإمارات في عام ٢٠٠٥، ما دفع الحكومات المتعاقبة لتنفيذ سلسلة من الارتفاعات الضريبية للتخفيف عن الموازنة، والتقليل من تعرض الاقتصاد الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعثرات وانتكاسات، سيما أن الاردن كانت قد خرجت من برنامج تصحيح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٤.(الإحصاءات العامة، ٢٠٠٣-٢٠٠٧)

وقفز دعم المحروقات، بحسب نشرات وزارة المالية بنسبة ٥٠.٠% أي من ١٣٣ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٠ إلى ٧٩٦.٥ مليون دينار أردني في عام ٢٠١١، إلا أن زيادة مقدار الدعم للمحروقات سيرفع مخصصات هذا البند إلى مليار دينار لتصل نسبة الارتفاع في بند المحروقات إلى (٦٥.١%) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤. (الإحصاءات العامة، ٢٠١٤)

وعلى صعيد العوامل الخارجية التي أثرت على الموازنة الأردنية وزادت نسبة الإنفاق الحكومي وبالتالي أدى إلى عجز الموازنة : منها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانقطاع النفط .(وزارة المالية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦).

أن الإنفاق الحكومي على التعليم في تراجع بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وحجم مماثل للمتوسط العالمي للدول العربية، رغم أن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع الدول العربية في مجال التعليم ضمن المؤشرات الدولية.

اما الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فكانت نسبتها (٢٣%) من حجم الإنفاق الكلي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٤، مع تصدر الإنفاق على الصحة وبلغت نسبة حجم الإنفاق الحكومي بين عامي (٢٠٠٩- ٢٠١٠) ١١-٢١% ، علما بان معدل الإنفاق الحكومي على الصحة في السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ بلغت (١٠%) من حجم الإنفاق الكلي، وبلغ معدل نسبة الإنفاق الحكومي من الإنفاق الكلي على التعليم(١١%) بينما كانت نسبة الإنفاق المباشر على العمل (٢%) ، كما بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الرواتب(١٥%) باستثناء الأجهزة الأمنية ، وعلى التقاعد حوالي (١٠%)(الهياجنة، ٢٠١١ : ٢-٣).

الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي في الأردن :

إن المنطقة العربية تنفق ٣٨% من إجمالي ناتجها المحلي أو (٩٦) مليار دولار أمريكي من الإنفاق الحكومي على التعليم سنويا، لكن التغيرات الجارية في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص ستسهم في التأسيس لوظائف ذات طبيعة جديدة كما ستؤدي إلى انقراض وظائف موجودة حاليا، وهناك يأتي دور التكنولوجيا في إعداد الجيل الجديد لدخول السوق. (الإحصاءات العامة، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قدرت دراسة أجراها البنك الدولي بان نحو ٢٠% من الوظائف في المنطقة العربية ستكون مرتبطة بقطاع الانترنت، والتكنولوجيا في عام ٢٠٢٠..

تدرك الحكومات العربية ومنها الأردن أهمية التحول الجذري الجاري في المنطقة والعالم بالنسبة للتعليم،وهي تخصص ميزانيات كبيرة من اجل الانتقال إلى التعليم الذي يتوافق مع القرن الحالي ويلبي حاجات الاقتصاد المعرفي، وقد بلغ حجم معدل الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية ما يلي : (البنك الدولي، ٢٠١٥ : ١):

- ٣.٨% من إجمالي الناتج المحلي.
- ٥.٦% في المملكة العربية السعودية.
- ٦.٩% في تونس .
- ٤.٩% في الأردن.
- ٥.٦% في المغرب.

وقد تأثرت الموازنة العامة ابتداء من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢ بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بتضخمها إلى مستويات غير مسبوقة وتشير الأرقام الرسمية أن الحكومة أنفقت على الرعاية الصحية في عام ٢٠١٠ (٧.٧٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل ذلك نسبة مرتفعة مقارنة مع دول الشرق الأوسط والدول متوسطة الدخل.(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠ : ١-٢).

وبهذا فإنها تجاوزت متوسط النسبة في الشرق الأوسط، التي بلغت ٤.٥% عام ٢٠٠٩.

و تعتبر الأردن رائدة في مجال السياحة العلاجية بالنسبة للدول العربية،وخامس دولة عالميا، حيث تم تسميتها من قبل مجلة السياحة الطبية الدولية لتكون وجهة السياحة العلاجية لعام٢٠٠٤، مما سيزيد من فرص الاستثمار والتنمية والذي كان وأضحا عام ٢٠٠٠ في زيادة عدد المستشفيات ويمثل الأردن مرحلة متقدمة أدنى معدلات وفيات الأطفال في المنطقة.

أما عدد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة فقد ارتفع عددها من (٢٣) مستشفى في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١ مستشفى عام ٢٠١٠، ورافق ذلك ازدياد في عدد الأسرة حيث وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥٧٢، أما القطاع الخاص فقد ارتفع عدد الأسرة عام ٢٠٠٠ من (٣٢١٢) إلى ٣٩١٨عام٢٠١١.(وزارة الصحة الأردنية،٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي في الأردن ارتفع من ٦٧٥ مليون دينار عام ٢٠١٢ إلى نحو ١١٠٠ مليون دينار عام ٢٠١٤ بمعدل يفوق معدل النمو والتضخم للفترة ذاتها، حيث ارتفعت المساهمة المباشرة للمشاريع الرأسمالية في الناتج المحلي الإجمالي من (٣.١ %) عام ٢٠١٢ إلى (٤.٥%) عام ٢٠١٤، ذلك أن الحكومة لم تستخدم عوائد تحرير المحروقات البالغة قيمتها حوالي ٨٠٠ مليون دينار في سد عجزها إنما أعادت توجيه تلك العوائد نحو الإنفاق العام الذي يخدم الطبقات المتوسطة الفقيرة من خلال الدعم النقدي لقطاع الصحة والتعليم والبنية التحتية.(الإحصاءات العامة ، ٢٠١٢-٢٠١٤: ١-٣)

وتشير الإحصاءات إلى أن نمو إيرادات الحكومة بلغت في العام ٢٠١٣ نحو ٣٠٠مليون دينار، وبنحو ٣٨٠ مليون دينار في العام ٢٠١٤ وبمعدل سنوي يصل إلى (٩%)، ونمو الإيرادات المحلية الاعتيادية يصل إلى مستويات اقل من المستويات الطبيعية المقبولة. (الإحصاءات العامة ، ٢٠١٣-٢٠١٤: ١-٢)

وحسب مصادر الإحصاءات العامة انه في عام ٢٠١٢ توسعت الحكومة في إنفاقها التنموي الرأسمالي ومزاياه المقدمة للقطاع الخاص والمستثمرين لإيقاف العجز والمديونية، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن صافي المديونية ارتفع من ١٦.٦ مليار دينار نهاية العام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٢.٢مليار دينار مع نهاية ٢٠١٥ أي بزيادة وصلت إلى ٦مليارات ، إذا ما علمنا بان قيمة دعم الكهرباء والمياه والخبز وفاتورة تمويل هذا الدعم قد سجلت لتلك الفترة حوالي ٤.٤مليار دينار، تكون الحكومة قد أسهمت برفع المديونية على مدى الأعوام من ٢٠١٢-٢٠١٥ بحوالي ١.٦مليار دينار أي بمعدل ٥٣٣ مليون دينار سنويا..

إن شعار الإنفاق العام يغفل بشكله المجرد مجموعة من الحقائق الاقتصادية والفنية وجملة من المعطيات السياسية والاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية فإنه ينتج عن تخفيض الإنفاق الحكومي انخفاض مقابل في نسب النمو الاقتصادي وهو ما لا يحتمله الاقتصاد الأردني ولو خفض الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٣ بواقع ٧٥٠مليون دينار، فإن النمو الاقتصادي عام ٢٠١٣ سيصبح مهددا بتحقيق معدلات سالبة لها أثر عكسي على الاقتصاد، ومن الناحية العملية يتجاهل طرح تخفيض الإنفاق العام ما تحتاج له مشروعات الطاقة الرئيسية من تمويل كما يتجاهل ما تحتاجه محافظات المملكة من إنفاق تنموي من خلال مختلف المؤسسات والوزارات.(الزعبي، ٢٠١٣ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإنفاق الحكومي في الأردن يعتمد على المنح الخارجية لتعزيز الإيرادات المحلية حيث كان من المتوقع في كل عام ومنذ عام ٢٠١٢ أن تأتي معظم تلك المنح من الصندوق الخليجي للتنمية (المنحة الخليجية) ، وذلك بنسبة (٧٧.٣%) تليه المنح الأمريكية، فالأوروبية ويلاحظ أن أكثر من (٧٠%) من إيرادات الدولة هي إيرادات ضريبية ما جعل نسبتها للناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبيا وتشير إلى العبء الضريبي في الأردن (١٥-١٨%) (فإن نسبة الضرائب للأرباح التجارية المحققة من اقل النسب) ، إذ تراجعت من نحو ٣١% لعام ٢٠٠٨ إلى ٢٨% لعام ٢٠١٢ مقارنة مع جميع الدول باستثناء دول الخليج العربي.

ومن خلال الموازنة المالية للأردن عام ٢٠١٢-٢٠١٣ تبين أن معظم الإنفاق الحكومي من النوع الجاري المتكرر، إذ تشكل النفقات الجارية ما نسبته (٨٣.٣%) والمتبقي نفقات رأسمالية، علاوة على ذلك، فإن معظم الإنفاق الرأسمالي لتعويضات العاملين والأشغال والإنشاءات والمباني والأراضي وجزء قليل من مخصص للمشاريع الإنتاجية والاستثمارية عالية الكفاءة ، ما حد من إمكانيات النمو الاقتصادي.

وأشارت نتائج التحليل إلى أن الحكومة وتحت ضغط العجز قد لجأت إلى توجهات انكماشية، إذ تزايدت معدلات الإنفاق بنسب اقل من ازدياد معدلات الإيرادات، الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط الانكماشية ، الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وآثارها.(مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣ : ١-٣).

ووفقا لموازنة عام ٢٠١٣ فقد قدر إجمالي الإنفاق الحكومي على الدفاع والأمن بنحو ١٤٧٨.٧مليون دينار (٢٤%) من إجمالي النفقات الجارية (مقابل ١٢٨٦.١) مليون دينار على التعليم والصحة (٢٠.٧%) من إجمالي النفقات الجارية، وبالرغم من تراجع الفجوة بين بندي الإنفاق ما نسبته (١٠%) في العام ٢٠١١ إلى (٣.٣%) لعام ٢٠١١ إلا أن الخلل ما زال مستمرا لغاية الآن.

أما على صعيد التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة لعام ٢٠١٣، فإن تعويضات العاملين في القطاع العام (رواتب ، ومساهمات ضمان أو نفقات التقاعد والتعويضات الاجتماعية تأتي في المدينة الأولى، وتقدر بنحو ٢.٨مليار دينار أو نسبته (٣٧.٥%) من إجمالي الإنفاق العام يليها مخصصات الجهاز العسكري التي قدرت بنحو ١.٩ مليار دينار ما نسبته (٢٥.٥%) من إجمالي الإنفاق العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ أن مخصصات الدعم الحكومي للمؤسسات العامة لعام ٢٠١٣ وصلت نحو ٣٩٠ مليون دينار وتوقف ما تقدمه الحكومة من دعم للسلع الأساسية التي تقدر بنحو ٢٢٥ مليون دينار للعام نفسه، ويشير ذلك إلى أن اعتماد المؤسسات العامة وبعض الوحدات الحكومية على الدعم يرهق الموازنة العامة أكثر من دعم السلع الأساسية وان إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتقليصها يجب أن يعطى الأولوية .(الموازنة العامة ، ٢٠١٣ : ١-٣).

إن اعتماد الحكومة أيضا على الاقتراض قد أدى إلى تجاوزه حاجز إلى ٥.٤ مليار دينار للعام ٢٠١٣ لمواجهة العجز في الموازنة الإجمالية إلى مستوى القروض، مما ساهم في زيادة المديونية العامة الإجمالية إلى مستوى غير مسبوق تعدى حاجز ١٦ مليار دينار مع نهاية عام٢٠١٢ مشكلا ما نسبته (٧٣.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يتعارض مع قانون الدين العام الحكومي الذي يحدد نسبة صافي الدين العام الداخلي والخارجي للناتج المحلي الإجمالي عند (٦٠%) (مركز الدراسات الإستراتيجية ٢٠١٣ : ١-٢).

وعندما أقرت الدولة موازنة عام ٢٠١٤ ، كانت بحجم (٨.٩٦) مليار دينار، وقد قدرت إيرادات الموازنة العامة بنحو (٦٩٨) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ فيها (١.١١٤) مليار دينار، بمعنى آخر فإن عجز الموازنة بلغ أكثر عن مليار دينار أردني، وبلغت إيرادات الوحدات الحكومية (١.٨٢٩) مليار دينار وبلغت إيرادات الدولة (٧١٠) مليون دينار وبذلك يصبح صافي العجز قبل التمويل لجميع هذه الوحدات حوالي (١.١١٩) مليار دينار.

وقد تضمنت الموازنة العامة زيادة المخصصات الموجودة لتغطية الارتفاع في فوائد الدين الداخلي والخارجي والاستمرار في خفض وترشيد النفقات الحكومية التشغيلية وخاصة البنود المتعلقة بالمحروقات، والكهرباء، والماء، والهاتف، ومصاريف السفر ووقف شراء السيارات والأثاث وسحب السيارات غير الضرورية حيث يقدر عدد السيارات الحكومية في المملكة بأكثر من (٢٠.٠٠٠) سيارة حكومية تستهلك سنويا عشرات الملايين من الدنانير، إذ أن ذلك يؤثر سلبا على الإنفاق الحكومي.

وتشير تقديرات الموازنة لعام ٢٠١٤ إلى أن معدل النمو الحقيقي سيرتفع من (٣.٣%) إلى (٣.٥%) كما كان متوقعا مع نهاية العام ٢٠١٤ وسيرتفع من (٤%) عام ٢٠١٥ إلى (٤.٥%) عام ٢٠١٦ ، كما تشير الموازنة إلى أن معدل التضخم سينخفض من (٤.٢%) عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٤ نزولا من (٥.٩%) كما كان متوقع عام ٢٠١٣ نزولا إلى (٢.٨%) عام ٢٠١٥ والى (٢.٥ %)، عام ٢٠١٦، .

وقد قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٤ بنحو (٨.٩٦) مليار دينار مقارنة مع (٧.١٧٦) مليار دينار في عام ٢٠١٣ بارتفاع مقداره (٩٢٠) مليون دينار أو ما نسبته (١٢.٨%) وهذا يؤكد بلا أدنى شك في أن الموازنة العامة للدولة ما زالت بحاجة إلى حلول جذرية للدين الحكومي المثقل بالأعباء والالتزامات.(قانون الموازنة العامة ٢٠١٤ : ٢).

وبالنسبة للأردن كدولة مستوردة للنفط، فبكل تأكيد فإن فرصة انخفاض الأسعار ستكون نقطة ايجابية في اقتصاد يعتمد نسبة (٩٨%) على مصادر الطاقة المستوردة ، وان إعادة تسعير النفط بسعر اقل في موازنة عام ٢٠١٥ يعني ذلك بالضرورة انخفاض فاتورة الإنفاق الحكومي مع ثبات الإيرادات لان الأردن دولة غير نفطية، وبالتالي فإن ذلك يعني أن المحصلة ستكون ايجابية على الاقتصاد الأردني، الأمر الذي يعني انه توجد فرصة أمام الحكومة لإعادة النظر بالكثير من المؤشرات التنموية في الاقتصاد مثل نسبة فاتورة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الموازنة GDP، وتخفيض عجز شركة الكهرباء التي تستخدم السيناريو المتشاءم في تسعير خدماتها، وبالتالي تكون المحصلة النهائية التأثير الايجابي على فعالية الاقتصاد.

ومن خلال تحليل سياسة الإنفاق الحكومي في الموازنة المالية لعام ٢٠١٤ تبين لنا الملامح التالية :

١) سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بلغ (٠.٩%) وتراجع معدل التضخم بنسبة (٠.٧%) للربع الثالث من عام ٢٠١٥ مقارنة لنفس الفترة من عام ٢٠١٤.
٢) ارتفع معدل البطالة ما نسبته (١٣.٨%) لنفس الفترة من عام ٢٠١٥ مقابل (١١.٤%) مقارنة بعام ٢٠١٤.
٣) ارتفاع حجم السيولة لدى البنوك بنسبة (٧.١%) وبقيمة (٢.٠٨٨) مليار دينار لتبلغ حصيلتها (٣١.٣٢٨) مليار دينار ، قابلة للارتفاع برصيد التسهيلات الاستثمارية بمقدار (١.٧٤٠) مليار دينار عن مستواه في العشر شهور الأولى من عام ٢٠١٤ ليبلغ (٢١.٠١٤) مليار دينار مع ملاحظة انخفاض معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
٤) ارتفاع إجمالي رصيد الودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار (٢.١١٨) مليار بنسبة (٧%) ليبلغ (٣٢.٣٧٩) مليار دينار في عام ٢٠١٥ مقارنة بمستواه المسجل في عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٤ وقد بلغت ودائع التوفير لأجل ما نسبته (٦٠.٣%) من إجمالي الودائع مع ملاحظة انخفاض معدل الفائدة على كافة أنواع الودائع لتصل إلى نسبة (٣.١٦%).

٥) تراجع الصادرات الكلية بنسبة (٦.١%) لتبلغ حصيلتها (٤.٥٦) مليار دينار في العشر شهور الأولى من عام ٢٠١٥ مقارنة للفترة نفسها من عام ٢٠١٤ ، وتراجع الصادرات الوطنية بنسبة (٦.٤%) وما مقداره مليون دينار وبنسبة (٤.١%) مقارنة بنفس الفترة.

٦) انخفضت المستوردات بنسبة (١٠.٣%) لتبلغ حصيلتها (١٢.١٠٢) مليار دينار للعشر شهور الأولى من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤ لعدة أسباب منها : (المركز السياسي والاستراتيجي : ٢٠١٤ : ١). :

أ) انخفاض المستوردات من المملكة العربية السعودية وبنسبة (٢٤.٥%) وبحصيلة (٥٧٥.٨) مليون دينار مقارنة مع عام٢٠١٤.

ب) ارتفاع الاستهلاك بنسبة بلغت (١٧.٧%) متأثرا بذلك عجز الميزان التجاري بانخفاض بلغ نسبته (١٢.٨%) ليبلغ (٧.٤٥١) مليار دينار ، ليسجل بنسبة (٦١.٦%) للعشر شهور الأولى من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة ٢٠١٤.

ج) تراجع نسبة (٧.٦%) بحصيلة (٢.٦٧١) مليار من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤.

٧) ارتفاع حصيلة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج للعشرة شهور الأولى بنسبة ١.٩% ليبلغ (٢.٢٧٥) مليار دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

البطالة في الأردن ٢٠٠٠-٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

البطالة في الأردن ٢٠٠٠-٢٠١٤

مفهوم البطالة :

١- تعرف البطالة على أنها " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي " (احمد ، ٢٠٠٤ : ٢٠٥).

٢- وتعرف البطالة أيضا على أنها : " حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه(شتيوي، ٢٠٠٩).

٣- وطبقا للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل (BIT) في الملتقى الدولي الثامن عشر (١٨) سنة ١٩٨٢ حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه معايير أو شروط أساسية وهي : (Muller, 2004 : 71)

المعيار الأول : بدون عمل ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان.

المعيار الثاني : متاح للعمل" لكي يصف الشخص كعاطل عن العمل أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا على العمل ومستعدا له إذا توافرت له الفرصة خلال فترة البحث.

المعيار الثالث : " يبحث عن العمل" ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات معينة للحصول على العمل خلال فترة معينة الأمر الذي يعني جدية البحث.

٤- البطالة تعني عدم العمل وهي مشكلة اقتصادية كبرى تواجهها المجتمعات خصوصا المجتمعات العربية، وتعد من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع العربي، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية، ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم هذه المشكلة.

٥- البطالة تعني وجود فرد في المجتمع قادر على العمل وله القدرة على ذلك وسلك طرق كثيرة للبحث عن العمل ولم تمنح له فرصة لإيجاده لأسباب كثيرة، ومنها قلة فرص العمل في المجتمع، وتعد البطالة آفة اجتماعية ومشكلة اجتماعية واقتصادية لها آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع ..

أما العاطل عن العمل : فهو كل من كان قادرا على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. (محمد ، ٢٠١٥ : ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي : معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل / القوة العاملة.

٦- وفي التعريف الواسع للبطالة الذي اوصت به منظمة العمل الدولية،والذي نص على أن: " المتعطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده " .

أما الحالات التي لا يمكن ان يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فهي ما يلي : (زكي، ١٩٩٧) :

١- العمال المحبطين : وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل من خلال عملية البحث ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم أكثر خاصة في فترة الكساد الدوري.

٢- الأفراد الذين يعملون مدة اقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين انه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

٣- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب.

٤- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

٥- الأطفال، والمرض، والعجزة، وكبار السن الذين احيلو على التقاعد.

٦- الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين هم بصدد تنمية مهاراتهم.

٧- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

٨- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين انه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل.

وبعد استعراض مفاهيم البطالة يمكن القول أن البطالة هي : ظاهرة اقتصادية تضم معظم المجتمعات في العالم وتعني عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، ويمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية ، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة للمجتمع (الفئة النشطة عند نقطة زمنية محددة وذلك باستخدام الصيغة باستخدام الصيغة التالية : (Gregory,2006 : 42)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times ١٠٠$$

وتتكون الفئة النشطة من الإفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعلمون إذا : الفئة النشطة = العاملون +المتعطلين

- **النظريات التي فسرت البطالة :**

سنتناول في هذه الدراسة النظريات التي فسرت البطالة وهي على النحو الآتي :

- **النظرية الكلاسيكية :**

من المسلمات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في الدخل والعمالة والإنتاج، من شان أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي، ومن ثم فان الزيادة الدخل سنخلص من خلال آليات السوق التنافسية، مستويات مطابقة تماما في الإنفاق الكلي، ومن الناحية النظرية فان هذه المسلمات وجدت تعبيرا لها من خلال ما يعرف بقانون (سالي، نسبة الاقتصادي الكلاسيكي " جون باتيست ساي" Jhon Baptiste- say) ويذهب هذا القانون إلى أن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائما مقدارا مساويا له من الطلب الكلي، وبان من شان المنافسة الحرة وغير المقيدة أن تعمل على تحقيق العمالة الكاملة لكافة موارد الإنتاج ومن بينها العمل .

ويفسر الكلاسيك بان بعض الإفراد القادرين على العمل والراغبين فيه يطلبون أجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحديد، والأمر الذي يحدث اختلال التوازن بين الطلب والعرض في ظل عدم مرونة الأجور والبعض الآخر يرغبون العمل ويقبلون بالأجر الحقيقي التوازني، فإذا ارتفع معدل الأجور التوازني يكون فائض في العرض، عند سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقول بملء الوظائف الشاغرة لديه كما أنهم سيجدون من جانبهم صعبة الحصول على فرض العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الانخفاض بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه الأجر إلى الارتفاع، (الدباغ، ٢٠٠٧ : ٣٣-٤٤).

- **المدرسة النيوكلاسيكية**

تقوم هذه النظرية على الحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل (حلبلب، ١٩٩٤ : ٨-٨١).

ومن المسلمات النيوكلاسيكية في الدخل والعمال والإنتاج من شان إلى زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي، وهم يتفقون مع الكلاسيك في ذلك.

- المدرسة الكينيرية : تعود هذه النظرية إلى جون مانيز كينز (Jhonmagnard Keynes, 1884-1946

تقوم منطلقات المدرسة الكينزية في تحليل البطالة على ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون سالي للمنافذ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه، والمناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال وقد توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا كما كان الكلاسيك يتوقعون .(عامر، ٢٠١٦).

وتقوم النظرية الكينزية على معالجة وتيسير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة إلى تحقيق المصلحة الجماعية، ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل وليبس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيك (حلبلب، ١٩٩٤ : ٨-١٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ذلك نستنتج أن الفكر الكينيزي أسهم بإضافة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يتحقق عندها.

أما النظريات الحديثة للبطالة فهي على النحو التالي :

١- نظرية البحث عن العمل :

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال : pevry, Half Gordon phelps وفكرة هذه النظرية أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية احتكاكية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على اجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة كما كأنها ضرورية من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة ، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة (كلو ٢٠٠٣ : ١١).

٢- نظرية تجزئة سوق العمل :

ومن أول منظري هذه النظرية هما الاقتصاديان piore , Doeringer وتقوم هذه النظرية على النظرية على فكرة أن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة القوة العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وهما سوق أولي وسوق ثانوي يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما.(يحيات، ٢٠٠٦).

٣- نظرية الأجر والكفاءة :

وهي تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمل فأصحاب العمل يعتقدون انه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمل وزيادة إنتاجيتهم مع الإشارة إلى أن هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة وحسب النظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة ولإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور البطالة . (Tremblay 1992 : 286) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- نظرية اختلاف سوق العمل :

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما على التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن في سوق العمل ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل كالحة لاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة، الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات لا يكون عن طريق الأسعار والأجور عن طريق الكميات. (ارنبولد، ١٩٩٢ : ٢٠٠٧-٢٠١٠).

أنواع البطالة في الأردن :

ومن أنواع البطالة حسب الأدبيات :

الاقتصادية ما يلي : (البطالة الظاهرة، والكاملة، والجزئية والاحتكاكية والهيكلية والبطالة الدورية الموسمية (محمد، ٢٠١٢ : ٢-٣).

أسباب البطالة في الأردن:

هناك عدة أسباب للبطالة في الدول النامية ومنا الأردن سواء عوامل داخلية ومنها: (محمد، ٢٠١٥)

١. فشل برامج التنمية وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في الحكومة.
٢. ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي.
٣. استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة إلى الأردن.
٤. تزايد الأعباء الاقتصادية على الحكومة الأردنية.
٥. الزيادة السكانية السنوية.
٦. ندرة الموارد الاقتصادية .
٧. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين.
٨. الفساد الاقتصادي والإداري الذي أصاب بعض مؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى أنشاء هيئة مكافحة الفساد.
٩. ضعف بعض برامج الإصلاح الاقتصادي واقتصار عنصري الحرية في الإصلاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم ومسببات البطالة في سوق العمل الأردني :

تتسم البطالة في الأردن وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات الأردنية أنها مرتفعة (أعلى من ١٠%) وقد استمرت في الارتفاع حتى أصبحت ما بين ١٢-١٥.٣% منذ عام ١٩٩٩م، وحسب إحصاءات عام ٢٠١٤، فإن نسبة البطالة في الأردن وصلت إلى ١٦.٩% حيث ان البطالة تؤثر على الشباب أكثر من الفئات العمرية الأخرى، حيث يبلغ معدل البطالة بين الشباب (٣٨%)، وتعاني منها الإناث أكثر من الذكور إذ أن معدل البطالة للإناث بلغ(٢٠.٨%) بحيث اصبح أكثر من معدل بطالة الشباب (١٠.٤%) وترتفع بين الخريجين من حملة البكالوريوس فأعلى (٨١.٨%) للنساء و(٢٠.٣%) للرجال ، كما أن معدلات البطالة ترتفع بشكل عام في الفترات التي يحصل فيها طفرات اقتصادية وارتفاع في معدلات النمو، بينما تنخفض في فترات الركود والتراجع الاقتصادي .(دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩ : ٢٠١٤).

وتعتمد الأردن رسميا على تقديرات البطالة من نتائج المسوحات التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة وهي الجهة الرسمية المخولة بجمع المعلومات الإحصائية ، حيث تجري كل سنة مسحا للعمالة والبطالة في أربع جولات تعتمد الأسس العلمية والمنهجية الصحيحة ووفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

وأصبحت البطالة في سوق العمل الأردني تتحول من بطالة في بعض المهن والتخصصات في فترة الخمسينيات والستينيات وبالذات العمالة العادية والماهرة إلى بطالة في اغلب المهن والتخصصات في الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثالثة وبالذات العمالة المؤهلة علميا، وهنا ظهرت البطالة السلوكية التي تمثلت في عزوف الأردنيين عن العمل بقبول الفرص المعروضة. (المجالي، ٢٠٠٥ : ١٢)

إن الاستعراض التاريخي لمعدلات البطالة في الأردن ومنذ الخمسينيات يشير إلى أن سوق العمل الأردني شهد معدلات بطالة متفاوتة نتيجة لتأثر الأردن بالأوضاع والتطورات الاقتصادية والسياسية الخارجية والداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

يبين معدلات البطالة بين أفراد قوة العمل لسنوات مختارة في الأردن

السنة	معدل البطالة
٢٠٠٠	%١٣.٧
٢٠٠١	%١٤.٧
٢٠٠٢	%١٥.٣
٢٠٠٣	%١٤.٥
٢٠٠٤	%١٢.٥
٢٠٠٥	%١٣.٠
٢٠٠٦	%١٣.٠
٢٠٠٧	%١٢.٧
٢٠٠٨	%١٢.٧
٢٠٠٩	%١٢.٩
٢٠١٠	%١٢.٢
٢٠١١	%١٣.٢
٢٠١٢	%١٢.٢
٢٠١٣	%١٥.٩
٢٠١٤	%١٦.٩

المصدر الإحصاءات العامة، ٢٠١٤

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل البطالة كانت في عام ٢٠٠٠ (١٣.٧%) وازدادت في السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على النحو التالي: (١٤.٧%)، (١٥.٣%)، (١٤.٥%) ثم انخفض عام ٢٠٠٤ إلى معدل (١٢.٥%) بسبب تدفق رؤوس الأموال من العراق ووجود استثمارات ودعم خارجي للاردن ثم وجود نمو اقتصادي، ثم بدأت البطالة بالارتفاع عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ إلى معدل (١٣.٠%)، ثم انخفض في السنوات من ٢٠٠٧- ٢٠١٠ حيث سجلت في الاعوام ٢٠٠٧(١٢.٢%) وعام ٢٠٠٨(١٢.٧%) وعام ٢٠٠٩(١٢.٩%) إلى عام ٢٠١٠ سجلت ما معدله (١٢.٢%) ثم بدأت بالارتفاع ٢٠١١-٢٠١٤ على النحو التالي(١٣.٢%) و (١٢.٢%) و(١٥.٩%) و(١٦.٩%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب فئات الأعمار

جدول رقم (٢)

يبين البطالة عند الشباب (حسب فئات الأعمار) في الأردن للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ -٢٠١٤ (سنوات مختارة)

فئات الاعمار	سنة ٢٠٠٠			سنة ٢٠٠٥			سنة ٢٠٠٨			سنة ٢٠١٤		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
١٩-١٥	٣١.٠	٤٧.٣	٩.٣١	٢٣.٦	٤١.١	٣٨.٨	٢٣.٠	٥٢.٣	٨.٣٢	٢٣.٩	٥٢.٤	٨.١
٢٤-٢٠	٢٢.٠	٣٩.٨	٠.٢٥	٣٨.٧	٥٠.٧	٢٨.٧	١٩.٤	٤٨.٦	٢٥.٨	٢.٤	٤٩.٦	٩.٤
المجموع	٢٤.٤	٤٠.٦	٢٦.٧	٢٧.٧	٥٠.١	٣١.١	٢٢.٧	٤٨.٨	٢٧.٤	٢٢.٩	٤٩.٨	٢٨.٥

١) المصدر دائرة الإحصاءات العامة التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ،٢٠٠٠، آذار /مارس/٢٠٠١، ص٥٠.

٢) دائرة الإحصاءات العامة التقرير لمسح العمالة والبطالة، ٢٠٠٤، آذار/مارس/٢٠٠٥، ص٤٦.

٣) دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠٠٨-٢٠١٤.

وتشير نتائج المسح ان العمالة والبطالة في ٢٠٠٤ بلغت (١٤.٥%) أما حسب الجنس فقد بلغت معدل ١١.٨% للذكور، ١٦.٥% للإناث كما بينت النتائج ارتفاع معدلات البطالة في الفئة العمرية (١٥.-٢٤) سنة حيث وصلت نسبة (٢٦%) من إجمالي قوة العمل وبينت أن أعلى مستوى لها كان للأفراد الذين مستواهم التعليمي اقل من الثانوية العامة .

وفي بداية القرن الجديد الألفية الثالثة الذي بدا بمعدلات بطالة تراوحت بين (١٢.٠%) في أحسن الأحوال و (١٥.٣%) في عام٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤ كانت معدلات البطالة (١٦.٩%.) وكانت في اسوأها، وما زالت البطالة ترتفع في الأردن، والاقتصاد في نمو مستمر حيث يصب معدل التوظيف السنوي فيها (٦.٣%) في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣، بينما لا يزيد متوسط النمو السكاني عن (٢.٢%) أي أن معدلات توظيف الحكومة تقارب ثلاثة إضعاف نسبة النمو السكاني، الأمر الذي شجع الشباب على العمل الحكومي حيث تتوفر ظروف العمل كالتامين الصحي والاجتماعي وتتميز بالاستقرار وتدني ساعات العمل بالنسبة للقطاع الخاص. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥: ١-٧)

وبالنسبة لبطالة النساء في الأردن فتدل بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن الأردن ثالث دولة في العالم من حيث ضعف انخراط المرأة في سوق العمل ، حيث تشارك امرأة واحدة فقط من بين ثماني نساء (١٢.٧%)، وتعاني المرأة من التمييز في الأجور في القطاعين العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخاص حيث يقل أجرها عن اجر الرجل بالثلث تقريبا في القطاع العام بينما يقارب نصف دخل الرجل في القطاع الخاص بالرغم من انجازات المرأة الأكاديمية وتفوقها على الرجل في معدلات التوجيهي والقبول والدراسة وتشير إحصاءات مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠١٣ إلى أن (٦٣.٥%) من مجموع قوة العمل من الإناث كان مستواهن التعليمي بكالوريوس فأعلى بالمقارنة مع (٢٠.٣%) بين الذكور .(الإحصاءات العامة، ٢٠١٣).

أما بطالة الشباب : فتشير معدلات البطالة بين الشباب إلى وجود مشكلة حقيقية في الانتقال من المؤسسات التعليمية إلى مواقع العمل وهي فترة تستغرق مدة عامين لغالبية الخريجين والسبب في ذلك يعود لعدم موائمة مخرجات النظام التعليمي لحاجات سوق العمل وعدم ربط السياسات الاقتصادية بالسياسات التعليمية الأمر الذي يحتاج إلى تخطيط طويل الأمد.

وكمثال يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات الواعدة حيث شكل (١٥%) من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١٣، ويوفر ما يقارب ١٦.٠٠٠ فرصة عمل وبينما يتخرج سنويا ٥٧٠٠ طالب في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، فإن اقل من ثلثهم فقط يحملون تخصصات مطلوبة في القطاع، كما تشكو غالبية الشركات أن الخريجين الجدد يفتقرون للعديد من المهارات الأساسية اللازمة للعمل في هذه الشركات كمهارات التفكير التحليلي والعمل الجماعي والقدرة على التواصل. (منصور، ٢٠١٤ : ٥).

خصائص البطالة لدى الشباب في الأردن :

١) الخصائص التعليمية :

إن معدلات البطالة هي الأعلى لدى الفئة ذات المستوى التعليمي لأقل من الثانوي، حيث وصلت النسبة إلى (٥٣.٣%) من الإجمالي لسنة ٢٠٠٨ وذلك بعد أن كانت نحو (٦٣.١%) سنة ٢٠٠٠ يلي ذلك مستوى التعليم الجامعي حيث ارتفعت نسبة من(١٣.١%) سنة ٢٠٠٠ إلى (٢٧.٧%) سنة ٢٠٠٨.

وإذا نظرنا إلى معدلات البطالة في فترات النمو الاقتصادي المرتفعة في القرن الواحد والعشرين، نجد أن متوسط البطالة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ كان (١٣.٧%) انخفض هذا المتوسط لفترة الركود الاقتصادي ٢٠٠٩-٢٠١٣. إلى (١٢.٦%) ، مما يعني أن فترة النمو الاقتصادي أضرت بالعمالة الأردنية ولم تزيد نسب تشغيلها الأمر الذي يحتاج إلى الدراسة والتمحيص من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل صانعي القرار ، ولقد بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤ ما يقارب (١٢.٠%) ، حيث بلغ معدل الذكور (١٠.٤%) مقابل (١٢.١%) للإناث للفترة نفسها أي أن البطالة انخفضت على الرغم من أن الوضع الاقتصادي العام لا يزال يعاني من ركود وتراجع.

أما البطالة بين الشباب من مستوى دبلوم جامعي متوسط فقد حافظت على معدلها تقريبا حيث استقرت تقريبا نحو (٩.٣%) كما يشير الجدول التالي إلى أن البطالة من منظور النوع الاجتماعي تتركز لدى الذكور في المستوى التعليمي ممن هم دون الثانوية العامة ، حيث وصلت النسبة ٧٢.٤% من إجمالي الباحثين عن عمل من الذكور لسنة ٢٠٠٨، بينما تتركز للإناث في المستوى الجامعي (٥٨.٤%) ومن ثم ضمن مستوى الدبلوم المتوسط (٢٠.٧%) ولا بد من التنويه أن معدلات البطالة لدى فئات الشباب من الإناث قد شهدت ارتفاعا منذ أواسط التسعينات وحتى عام ٢٠٠٥، أما بالنسبة إلى توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي والمحافظات ما يلي:

جدول رقم (٣)

يبين المؤهلات العلمية للمتعطلين عن العمل

المؤهل العلمي	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أمي ويقرا ويكتب	١.٧	٠.٤	١.٣	٠.٨	٠.٣	١.١٥
اقل من ثانوي	٧٥.٤	٢٠.٤	٦٣.٧	٧٢.٥	١٢.٨	٥٣.٥
ثانوي	١١.١	١٧.٢	١٢.٤	٩.٨	٩.٢	٩.٣
دبلوم جامعي متوسط	٤.١	٢٩.٢	٩.٥	٤.١	٢٢.٧	١٩.٣
بكالوريوس فأعلى	٥٧.٧	٣٢.٨	١٣.١	١٣.٢	٥٨.٤	٢٧.٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- المصدر التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠-آذار /مارس/٢٠١٤، ص٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

يبين معدل التوزيع النسبي للمتعطلين من الشباب حسب المحافظات والمستوى التعليمي (٢٠٠٠-٢٠١٤) :

المحافظة	المستوى التعليمي					
	أمي	اقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم جامعي	بكالوريوس	المجموع
عمان	٠.٥	٤٧.٠	١٠.٧	٨.٤	٣٣.٥	١٠٠
البلقاء	٠.٨	٥٠.٦	٨.١	١١.٣	٢٩.٣	١٠٠
الزرقاء	٠.٢	٥٧.٢	٦.٧	١٣.٠	٢٢.٩	١٠٠
مأدبا	٠.٠	٤٦.١	٢٣.٨	٤.٨	٢٥.٣	١٠٠
اربد	٠.٤	٥٣.٧	٧.٥	١٠.٢	٢٨.١	١٠٠
المفرق	٠.٠	٥٤.٥	١٥.٦	٥.٦	٢٤.٢	١٠٠
جرش	٠.٠	٦١.٧	٦.٦	٣.٧	٢٨.٠	١٠٠
عجلون	٠.٠	٤٦.٦	١٢.٠	١٢.٨	٢٨.٧	١٠٠
الكرك	٠.٠	٦٠.١	٧.١	٥.٨	٢٧.٥	١٠٠
الطفيلة	٠.٧	٥٨.١	٨.٠	٦.٤	٢٦.٩	١٠٠
معان	١.٦	٦٥.٥	٥.٠	٩.٠	١٨.٨	١٠٠
العقبة	٢.٤	٧١.١	١٠.٣	١١.٥	٤.٧	١٠٠
المجموع	٠.٥	٥٣.٣	٩.٣	٩.٣	٢٧.٧	١٠٠

تقرير دائرة الإحصاءات العامة، لعام ٢٠١٤، ص٤٤.

٢) التوزيع الجغرافي للمتعطلين عن العمل :

يتركز معظم الشباب المتعطلين عن العمل في كل من محافظات عمان، والزرقاء واربد، وإذ تشكل نسبتهم نحو (٦٦%) من إجمالي المتعطلين عن العمل لسنة ٢٠٠٨، وذلك كما هو الحال سنة ٢٠٠٠ حيث بلغت(٦٨.٠%) إلا انه من الملفت أن التوزيع النسبي للبطالة والعمالة للإناث لدى الإناث أعلى من الذكور وقد يرد ذلك إلى العديد من هذه المحافظات ذات الطبيعة الريفية التي تفتح المجال للفتيات للعمل في الأعمال الزراعية وتربية الماشية، أو في الأعمال الخاصة بالمنتجات الحيوانية.(شتيوي، ٢٠٠٩ ، ٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) مدة البحث عن العمل :

حسب بيانات الإحصاءات العامة فان (٥٤%) من إجمالي الشباب الباحثين عن عمل تقريبا تنتظر فرصة العمل في اقل من شهر واحد ونسبة (٢٦.٧%) من الشباب ينتظرون العمل في مدة تتراوح ما بين ٧ أو ١٢ شهرا حيث أن نسبة (١٢.٨%) من الشباب والشابات تنتظر البحث عن فرصة عمل ما بين سنة إلى سنتين كما أن الشباب الذي يعانون من بطالة مزمنة مدة التعطل فيها تتجاوز السنتين تصل نسبتهم إلى ٢-٦ % من إجمالي الشباب المتعطلين لسنة٢٠٠٨ وقد تراجعت نسبة البطالة المزمنة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ من ٦% الى٢% في عام ٢٠٠٨، أما أعلى نسبة فهي للشباب الذين تتراوح مدة تعطلهم ما بين شهرين وستة أشهر حيث تقدر بنحو (٣٩%) و(١٦.٩) نسبة الشباب والشابات العاطلين عن العمل سنة ٢٠١٤.

٤) أساليب البحث عن عمل :

تلجا غالبية الشباب في الأردن إلى العديد من أساليب البحث عن العمل فمنهم من يلجا إلى زيارة المؤسسات وأماكن العمل بنسبة(٧٤.٧%) وهي للذكور أعلى منها للإناث بنسبة(٧٩.٠%) للذكور مقابل (٦٥.٤%) للإناث وهي تعكس حرية الحركة التي يتمتع بها الذكور للبحث عن عمل مقارنة للإناث.

أما الباحثين عن عمل من خلال طلبات التي تقدم إلى ديوان الخدمة المدنية فقد ارتفعت في العام ٢٠٠٠ نحو (٣.٦%) لتصل إلى نحو (٢١.٣%) في العام ٢٠٠٨، ولقد جاءت هذه الوسيلة في المرتبة الثانية ذلك في ضوء رغبة لدى الإناث للبحث عن عمل في القطاع الحكومي. ونسبة ٢٥.٧% عام ٢٠١٤(الاحصاءات العامة، ٢٠٠٨: ١).

العمالة الوافدة وأثرها على البطالة :

مقدمة:

تتميز هذه المرحلة من ١٩٨٩-٢٠٠٤ بما يلي : (دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٨٩-٢٠٠٤) :

١. الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة ١٩٨٩م في الأردن جراء الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الأردني، وارتفاع حجم المديونية.
٢. انخفاض قدرة القطاع العام على إيجاد فرص عمل كونه يعد من اكبر القطاعات تشغيلا وذلك نتيجة تقلص الإنفاق الحكومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. أزمة الخليج في سنة ١٩٩٠ والتي أدت إلى الموجة الثالثة من الهجرة القسرية وأدت إلى عودة مفاجئة لحوالي (٣٠٠) ألف أردني من دول الخليج، مما احدث خلل كبير في سوق العمل تمثل في ارتفاع أعداد الأردنيين الباحثين عن عمل حتى وصلت معدلات البطالة إلى حوالي ١٩% عام ١٩٩٢م وتتميز هذه الفترة بما يلي:

أ) بدأت العمالة الوافدة بالعمل في الأردن خلال النصف من عقد التسعينات نتيجة لارتفاع أسعار البترول عامي ١٩٧٣-١٩٧٩ وتزايد الطلب على القوى العاملة الأردنية في دول الخليج وتزامن ذلك مع خطط التنمية في الأردن وحاجة الأردن إلى القوى العاملة نتيجة للنقص الحاصل من هجرة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى دول الخليج مما دعا الأردن إلى استقدام العاملة الوافدة لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني.

ب) أعداد العمالة الوافدة لسنوات مختارة (وزارة العمل ، ٢٠١٤)

جدول رقم (٥)

يبين عدد العمال الوافدة إلى الأردن من عام ٢٠٠-٢٠١٤

السنة	عدد العمال
٢٠٠٠	٣٦٦.٠٠٠
٢٠٠١	٣٦٦.٠٠٠
٢٠٠٢	٢٥٠.٠٠٠
٢٠٠٣	٢٥٥.٠٠٠
٢٠٠٤	٢٥٦.٠٠٠
٢٠٠٥	٢٧٢.٠٠٠
٢٠٠٦	٢٧٥.٠٠٠
٢٠٠٧	٢٨٠.٠٠٠
٢٠٠٨	٣٠٠.٠٠٠
٢٠٠٩	٣٤٠.٠٠٠
٢٠١٠	٣٠٠.٠٠٠
٢٠١١	٢٨٠.٠٠٠
٢٠١٢	٢٨٠.٠٠٠
٢٠١٣	٢٨٦.٠٠٠
٢٠١٤	١.٠٨٨.٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) خصائص العمالة الوافدة :

- شكل العمال الوافدين من الجنسيات العربية المرتبة الأولى وبنسبة ٧٤% من إجمالي العمالة الوافدة لعام ٢٠٠٣.
- شكل العمال من الجنسية المصرية المرتبة الأولى من العمالة الوافدة وبنسبة (٧١.٥%).

جدول رقم(٦)

يبين نسبة العمالة الوافدة في الأردن لعام ٢٠١٤

الجنسية	النسبة
مصر	%٧١.٥
سوريا	%١.٢
بقية الدول العربية	%١.٧
سير لانكا	%٧.٣
الفلبين	%٢.٣
الباكستان	%١
الهند	%١.٥
بقية الدول الأسيوية غير العربية	%١٣.٠
بقية الجنسيات الأجنبية	%٠.٥

٤. توزيع العمالة الوافدة حسب المحافظات :

- تركزت النسبة العظمى من الوافدين في محافظة العاصمة بنسبة ٤٨% تلتها محافظة البلقاء (١٢.٥%) محافظة اربد (١١.٦%) ثم محافظة الزرقاء (٨.٥%)، توزع الباقي على بقية المحافظات بنسب متفاوتة.
- معظم العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل تركزوا في مهن عمل الإنتاج الزراعة، الخدمات، وبنسبة ٥٤.٢%، ٣٠.١%، ٢٢.٦%، على التوالي.

٥. الآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة : (وزارة العمل ، ٢٠١٤) :

ساعدت العمالة الوافدة على سد النقص في بعض القطاعات الإنتاجية واستمرار عملية التنمية والإنتاج وبالذات في الفترات التي عانى منها سوق العمل في الأردن من نقص في عرض القوى العاملة المهاجرة للخارج، ولكن تزايدها أدى إلى بروز الآثار التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) منافسة العمال الأردنيين في بعض المهن والتخصصات نظرا لقبولهم بشروط وظروف عمل لا يقبل بها العمال الأردنيون مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني ودعت الحكومة الأردنية إلى إغلاق بعض المهن أمام العمالة الوافدة.

ب) ارتفاع حجم التحويلات من العملات الأجنبية للخارج، والتهرب المالي من دفع المستحقات من رسوم تصاريح العمل وأذون الإقامة التي تقدر بملايين الدنانير.

ج) زيادة العبء الإداري والأمني على مختف أجهزة الدولة المعنية وخاصة بعد أن ساهمت العمالة الوافدة في بروز الظواهر الاجتماعية.

اقل من ثانوي والجدول التالي يبين المتعطلون عن العمل حسب الحالة التعليمية وهم المتعطلون من حملة البكالوريوس فأعلى ثم حملة الدبلوم المتوسط، تلاه في ذلك المتعطلون من حملة الثانوية وقد بلغ معدل البطالة حسب الحالة التعليمية كالتالي(٢٠١٤) :

الجدول رقم (٧)

يبين نسبة التعليم

أمي	%٢
اقل من الثانوي	%٥٨.٦
ثانوي	%١٠.٠
دبلوم متوسط	%١١.٠
بكالوريوس فأعلى	%١٨.٤

٦. أسباب ارتفاع البطالة في سوق العمل الأردني :

لقد كان للمتغيرات الاقتصادية والأوضاع الإقليمية والدولية والهجرات القسرية تأثير كبير على سوق العمل الأردني وخاصة في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاضها في بعض السنوات، أما السبب الرئيسي لبروز مشكلة البطالة قد نجم عن قصور جانب الطلب في استيعاب فائض العرض من القوى العاملة، وهذا القصور تسببه مجموعة عوامل داخلية وخارجية على النحول التالي: (المجالي، ٢٠٠٥، ٢٢).

أ- العوامل الداخلية:

وتتلخص مجموعة العوامل الداخلية فيما يلي : (عبد الكريم ، ٢٠١٤)

- توجهات السياسة المالية في ضبط النفقات للتمشي مع برامج التصحيح الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يؤدي إلى دخول أعداد كبيرة من قوة العمل إلى سوق العمل دون إمكانية تامين فرص عمل لهم.
- عدم موائمة نواتج النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل.
- التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف وتبني الدولة منهج الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص للمشاركة في مسيرة التنمية.
- عزوف الأردنيين عن القبول بفرص العمل المتاحة وهذا ناجم عن جوانب سلوكية في المجتمع فالمشكلة ليست فقط في عدم قدرة الاقتصاد الأردني على توفير فرص العمل.
- الهجرة من الريف إلى المدينة والتي أدت إلى ابتعاد السكان عن العمل الزراعي واتجاههم للعمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المدينة.
- منافسة العمالة الوافدة للعمالة المحلية وخصوصا في بعض المهن والتخصصات نظرا لقبول العمالة الوافدة بأجور متدنية وشروط وظروف عمل لا يقبل بها العمال الأردنيين.

ب- العوامل الخارجية : (آدم، ٢٠٠٠)

- العودة القسرية لأعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي اثناء أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وعدم قدرة أسواق العمل الأردني على استيعابهم مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.
- انخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية وخاصة في منطقة الخليج منذ أوائل الثمانينات نتيجة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع حركة الاستثمارات فيها والتغير في طبيعة الأعمال المطلوبة، مما أدى إلى تقليص فرص العمل أمام العمالة الأردنية وتراجع معدلات هجرة الأردنيين إليها.
- تناقص حجم المساعدات العربية والدولية المقدمة للأردن والتي أثرت سلبا على الأداء الاقتصادي في الأردن حيث أدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والتي بدورها عملت على انخفاض الطلب الداخلي على القوى العاملة.
- الظروف السياسية المحيطة وخاصة عدم تقدم عملية السلام والحرب الأخيرة على العراق مما أثر سلبا على حركة الاستثمارات في الأردن وعدم توفر فرص عمل جديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار الاقتصادية للبطالة:

من الصعوبة بمكان الفصل التام بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الحالات، إلا أن محاولة فصلها هنا لأسباب تنظيمية، فقط، وذلك باعتبار أن البطالة من أهم واخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن.

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للبطالة على النحو التالي :(الخصاونة واخرون، ١٩٩٢: ١٢١-١٢٢)

١- انخفاض الإنتاج نتيجة البطالة : يقاس معدل إنتاجية العامل من خلال المعادلة التالية : (شتيوي، ٢٠٠٩: ٦-٧)

معدل إنتاجية العامل = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

عدد العمال

٢- تكلفة إعادة المتعطلين.

٣- الإنفاق على التعليم .

٤- تخفيض مستوى الأجور .

٥- الآثار السلبية على إيرادات الدولة .

الآثار الاجتماعية للبطالة :

ومن الآثار الاجتماعية للبطالة : " الآثار النفسية (كالإحباط، وعدم الثقة بالنفس) وتدني مستوى المعيشة، وتدهور الوضع الصحي، والهجرة خارج الوطن، والانحراف والجريمة والتفكك الأسري، والتأثير على الروابط الاجتماعية وانتشار الفقر والجهل والمرض، والتشرد والتسول وتدني نوعية السكن. (شتيوي، ٢٠٠٩ : ٢٣-٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالجة الحكومة للبطالة :

معظم الآراء تتفق على ان إتباع نمط السياسات الاجتماعية للحد من البطالة، حيث يعتقد أن السياسات الاجتماعية ضرورية ذلك لان منافع النمو الاقتصادي لا تصل إلى الجميع بشكل أوتوماتيكي بسبب النقص في السياسات الحكومية التي تحد من النمو المتوسط والطويل الأمد، ولا تبرر السياسات الاجتماعية من وجهة نظر إنسانية فقط، وتحديدا أن المبررات والمرتكزات لترويج سياسات إنمائية عادلة هي: (شتيوي، ٢٠١٣ : ٢٦-٣٥)

١- إن الاستثمار في الإنسان يزيد من إنتاجية القوة العاملة مما يساعد على الاستثمار والتنمية.

٢- إن زيادة مداخيل الفقراء يشجع الطلب المحلي وبالمقابل ترتفع معدلات الاستهلاك بين الفئات ذات الدخل المحدود وتساهم في توسع السوق المحلي.

٣- إن المجتمعات الاقتصادية مرتبطة بنسبة نمو اقتصادي منخفض.

٤- إن سوء التغذية والفقر يؤديان إلى نقص حصة الأطفال ويخفضان نسبة الذكاء ويقلل من الإنتاجية والفرص في المستقبل لدى البلوغ وهذه ضريبة مرتفعة يدفعها البلد.

٥- إن تطور المرأة يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦- تؤدي التوترات الاجتماعية الحادة إلى عدم استقرار الحكومات مما قد يولد العنف مما يضعف الدولة والمجتمع.

٧- إن اللامساواة تتعارض مع مواثيق الأمم المتحدة وإعلان الألفية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحق لكل إنسان بموجبها الحصول على أدنى من المستوى المعيشي(الطعام،اللباس، المسكن، التعليم، العناية الطبية،، الضمان الاجتماعي) .

وقد كان للحكومة الأردنية سياسات سابقة للحد من البطالة قبل عام ٢٠٠٠ وسياسات حالته من ٢٠٠٠-٢٠١٤ للحد من البطالة على النحو التالي : (الخصاونة، وآخرون، ١٩٩٢ : ١٠٣-١٠٦) :

أ- السياسات السابقة : لقد حرصت الحكومة الأردنية منذ ظهور مشكلة البطالة على اتخاذ العديد من الإجراءات للحد منها، وذلك من خلال إتباع السياسات الرسمية التالية:

(١)إيجاد فرص عمل للمتعطلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢)محاولة زيادة الاستثمارات من قبل القطاع العام وحث القطاع وتحفيز القطاع الخاص على ذلك.

(٣)التخفيف من حجم العمالة الوافدة سواء عن طريق زيادة رسوم الإقامة أو منع استخدامها إلا من مجالات محددة كعمال الزراعة والتمريض لعدم كفاية العرض المحلي لتغطية هذين المجالين.

(٤)استخدام أسلوب التدريب ، حيث عملت على تدريب العمال المحليين للقيام بالأعمال التي كان يقوم بها العمل الوافدون.

(٥)الاعارات إلى الخارج والإجازات غير مدفوعة الراتب، ونظام الاستيداع الذي يعمل به ديوان الخدمة المدنية.

(٦)شددت الحكومة والمؤسسات العامة على استخدام نظام التقاعد بعد سن (٦٠) سنة من اجل إفساح المجال للمتعطلين للإحلال محلهم.

(٧)تفعيل دور الأجهزة الحكومية القائمة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البطالة وزيادة التنسيق فيما بينها وخاصة وزارة العمل وصندوق التنمية والتشغيل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وصندوق التنمية الوطنية، ووزارة التخطيط وديوان الخدمة الوطنية، بحيث تعمل على مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل الأردني.

(٨)دعم الصادرات الخدمية من خلال وضع نظام مميز للحوافز الضريبية بحيث ينظر في إعفاء تصدير الخدمات من كامل الأعباء الضريبية وكذلك العمل الجاد لإيجاد إطار مؤسس مناسب لتشجيع عمل الشركات والمؤسسات الوطنية في الخارج من اجل تمكينهم من تقديم خدماتهم وخبراتهم التنافسية في حقول المقاولات والإنشاءات المدنية والصناعية وخدمات التعليم والطب والهندسة والاستشارات المختلفة.

(٩)إتباع سياسات تشجيع الشباب على العمل في مناطق سكناهم وخاصة في الريف للحد من الهجرة إلى المدينة من جهة، ومن جهة أخرى تطوير هذه المناطق بإقامة مشاريع صناعية وزراعية وخدمية صغيرة من جهة أخرى.

(١٠)تشجيع الصناعات الحرفية، وتسهيل الاستثمارات وزيادتها في المشاريع الإنتاجية بشكل عام مع المحافظة على البيئة ووفق التصحر ووضع مشروع وطني لهذا الغرض.

ب- السياسات الحالية : من ٢٠٠٠-٢٠١٤ (مجلس الوزراء ، ٢٠١٦ : ١-٣) "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) تخصيص عشرات الملايين لصندوق التنمية والتشغيل وإقراضها للشباب بشروط ميسرة.
٢) وقف استقدام العمالة الوافدة وإتاحة فرص عمل للأردنيين الفرصة للأردنيين للعمل.
٣) منح قروض وسلف اقراضية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي.
٤) توجيه الصناديق الاقراضية للمساعدة بالتشغيل والتكامل فيما بينها.
٥) منح نقاط فنية إضافية للشركات التي تشغل العمالة الأردنية وتميزها بالعطاءات الحكومية.
٦) إعطاء أولوية العطاءات للمكاتب الاستشارية والمقاولين الذين لديهم فروع في المحافظات.
٧) التشغيل في عطاءات أمانة عمان الكبرى سيكون للأردنيين .
٨) تعزيز دور المنظمة التعاونية في دعم التعاونيات.

الإستراتيجية الحكومية للحد من البطالة :

اعتمدت الحكومة الأردنية على إستراتيجية ذات نقاط متعددة للحد من البطالة والفقر في المستقبل، ذلك أن النموذج الاقتصادي الذي قام عليه الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية (مساعدات، قروض، حوالات عاملين، تدفقات استثمارية أجنبية) ، وهو نموذج يتسم بعدم الاستقرار والحساسية الشديدة للتطورات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد تحت وطأة تدفق مثل هذه المصادر المالية.

إن الإنفاق الجاري غير المنتج تغول على الإنفاق الرأسمالي، حيث وصل الأردن إلى مرحلة يستهلك فيها الإنفاق الجاري أكثر من ٨٠% من موارد الموازنة ، حيث أن الأردن يستورد أكثر من ٩٥% من احتياجاتة من الطاقة ، الأمر الذي أدى إلى عجز الموازنة والميزان التجاري، فضلا عن ضيق القاعدة الصناعية التي تسهم في تغطية جانب مناسب من احتياجات السوق المحلي، وتوليد مصادر توظيف مستمرة للأردنيين، حيث تساهم الصناعات بنسبة (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما أسهم في تدهور أداء الميزان التجاري إضافة إلى اللجوء السوري للأردن الذي أدى إلى اختلالات في سوق العمل الأردني، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. (ارشيدات، ٢٠١٥ : ٢-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السياسة المتبعة في الحد من الفقر والبطالة هي اعتماد الحكومة على الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها للسنوات من ٢٠١٣ -٢٠٢٠ والتي تعتمد على ما يلي : (أبو حسان، ٢٠١٤ : ١-٤) :

١. مشروع التدريب الوطني.
٢. مشروع التشغيل الوطني .
٣. المبادرات الملكية .
٤. تحسين حياة الفقراء والعاطلين عن العمل اجتماعيا .
٥. توفير الفرص الاقتصادية للفقراء والعاطلين عن العمل ودمجهم في المجتمع.
٦. زيادة قدرات العاطلين البشرية .
٧. الأخذ بعين الاعتبار الأرقام الجديدة لنسب الفقر والبطالة في الأردن.
٨. تقييم الموارد المتوفرة والمفاضلة بينها.
٩. الوصول إلى مجموعة واضحة، من السياسات والإجراءات الملموسة لاحتواء الفقر والبطالة والحد منها، حيث ان نسبة الفقر بلغت (١٤.٤%) وذلك عام ٢٠١٠، في حين أن نسبة الفقر لعام ٢٠٠٨ بلغت (١٣.٣%).
١٠. تطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر والبطالة في النقاط الرئيسية والمتمثلة في :
   أ) الحماية الاجتماعية.
   ب) الصحة.
   ج) التشغيل.
   د) التعليم.
   ه) البنية التحتية.
   و) الزراعة والنقل والإسكان.
١١. دعم الجمعيات والبالغة عام ٢٠١٤ (٢٠٠) جمعية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية بمبلغ (٢٨٨.٠٠٠دينار) بينما يتم دعم ٤٧٢ جمعية من صندوق الجمعيات بمبلغ ١٥.٥٠٠.٠٠٠ مليون وخمسمائة ألف دينار لعام ٢٠١٤.
١٢. قروض منتجة للأسر وبشكل مستمر ومبالغ تعطى عن طريق الائتمان.
١٣. تمكين وتأهيل الفقراء والعاطلين عن العمل من خلال مراكز التدريب المهني ومشاريع صغيرة.
١٤. رعاية المعوقين الفقراء والعاطلين عن العمل وتأهيلهم وتعليمهم من خلال برامج مخصصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المناقشة والنتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
المناقشة والنتائج والتوصيات

أولا : المناقشة:

لقد واجه الإنفاق الحكومي في الأردن خلال فترة الدراسة ٢٠٠٠-٢٠١٤ تطورات بالغة الأهمية، حيث كان معدل النمو السنوي موجبا في اغلب الأحيان، مما يعني زيادة حجم النفقات الحكومية من سنة إلى أخرى، أما معدل النمو الإجمالي نسبة إلى سنة الأساس ٢٠٠٠ فقد بلغ (٣.١%) عام ٢٠١٤ بينما بلغت نسبة النمو عام ٢٠١٥ (٢.٤%) حيث انخفض النمو، بينما كانت نسبة النمو في الإنفاق الإجمالي لعام ٢٠٠٠ سنة الأساس التي انطلقت منها الدراسة (٤.٧%) بينما انخفضت في عام ٢٠٠١ إلى (٢.٥%).

ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها تدهور أسواق المال وأحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، وانخفاض أسعار النفط، كما تشير الإحصاءات إلى حدوث تغيرات، وتداخل اقل حدة في معدلات النمو ليس في الأردن فقط وإنما لمعظم البلدان النامية، باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

الجدول رقم (٨) يبين لنا الإنفاق الجاري والرأسمالي وإجمالي الإنفاق في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٨)

يبين هيكل النفقات في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) :

السنة	إجمالي الإنفاق		النفقات الجارية			النفقات الرأسمالية		
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى الإنفاق الإجمالي
٢٠٠٠	٢٠٥٤.١	٠.٧	١٧١٨.٥	٤.٦	٨٣.٧	٣٥٣.٨	١٥.٣	١٦.٣
٢٠٠١	٢١٩٢.٣	٦.٧	١٧٧٨.٥	٤.١	٨١.٦	٤٠٣.٨	٢٠.٣	١٨.٤
٢٠٠٢	٢٢٩٦.٧	٤.٨	١٨٥٧.٩	٣.٩	٨٠.٩	٤٣٨.٨	٨.٧	١٩.١
٢٠٠٣	٢٥٤٢.٦	١٠.٧	٢٠٥٧.٢	١٠.٧	٨٠.٩	٤٥٨.٤	١٠.٧	١٩١.١
٢٠٠٤	٣١٨٠.٥	٢٥.٠	٢٣٧٧.٨	١٥.٦	٧٤.٨	٨٠٢.٧	٦٥.٤	٢٥.٢
٢٠٠٥	٣٥٣٨.٩	١١.٣	٢٩٠٨.٠	٢٢.٣	٨٢.٢	٦٣٠.٩	٢١.٤	١٧.٨
٢٠٠٦	٣٩١٢.٢	١٠.٥	٣١١٨.١	٧.٢	٧٩.٧	٧٩٤.١	٢٥.٨	٢٠
٢٠٠٧	٤٥٨٦.٥	١٧.٢	٣٧٤٣.٩	٢٠.١	٨١.٦	٨٤٢.٦	٦.١	١٨.٤
٢٠٠٨	٥٤٣١.٩	١٨.٤	٤٤٧٣.٤	١٩.٥	٨٢.٤	٩٥٨.٥	١٣.٧	١٧.٦
٢٠٠٩	٥٩٧٥.٩	٩.٦	٤٥٨٦.٠	٢.٥	٧٦.٨	١٤٤٤.٥	٥٠.٧	٢٤.٢
٢٠١٠	٥٧٠٨.٠	٤.٦	٤٧٤٦.٦	٣.٤	٨٣.٢	٩٠١.٤	٣٣.٤	١٥.٨
٢٠١١	٦٧٩٦.٦	١٩.١	٥٧٤٣.٣	١٨.٣	٨٤.٥	١٠٥٨.٥	١٠.١	١٥.٦
٢٠١٢	٦٨٧٨.١	١.٢	٤٤٦.٧	٢٢.٢	٦٤.٩	٣٨٢.٠	٦٣.٩	٥.٦
٢٠١٣	٧٤٥٦	٢.٨	٦٢١٠.٠	٨.٠	٧٤.٠	١٢٤٦.٠	٨.١	٢.٣
٢٠١٤	٧٨٥٠	٤.٣	٢.٨٢٧.١٦٣	١١.٠	٧٦.٠	٧٤٠.٩	٨.٠	٤.٣

يشير الجدول رقم(٨) إلى ارتفاع النفقات إجمالي النفقات الحكومية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وذلك خلال هذه الفترة الهامة بسبب الأحداث السياسية في المنطقة ، حيث كانت قيمة الإنفاق الإجمالي في عام ٢٠٠٠ (٢٠٥٤.١) مليون دينار ارتفع إلى (٢٥٤٢.٦) مليون دينار وكان معدل النمو في عام ٢٠٠٠ (٠.٧%) ارتفعت إلى (١٠.٧%) عام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠٠٤ بعد الغزو الأمريكي للعراق الذي اثر على عملية الإنفاق الحكومي وازدياد البطالة في الأردن بسبب الهجرة من دول الخليج العربي إلى الأردن حيث كانت نسبة البطالة عام ٢٠٠٤ (١٢.٥%) بينما كان الإنفاق مع ازدياد معدل البطالة عام ٢٠٠٨ الذي أصبح (١٢.٧%) وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت إلى حد ما على الأردن بينما زادت نسبة البطالة عام ٢٠١٤ إلى (١٦.٩%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ٢٠١١ قدر الإنفاق الإجمالي ٦٧٩٦.٦ مليون دينار معدل النمو كانت ١٩.١ بينما كان الإنفاق الإجمالي عام ٢٠١٤ ٧٨٥٠ مليون دينار بمعنى ازدياد في الإنفاق الإجمالي للدولة، وسجلت نسبة البطالة في ٢٠١٤ (١٦.٩%) بينما كانت في عام ٢٠١١ (١٣.٢%) بسبب ازدياد أعداد الخريجين وهجرة العمالة خارج الأردن.

ويلاحظ من خلال جدول الإنفاق العام زيادة في قيمة الإنفاق العام، والنفقات الجارية والرأسمالية إضافة إلى زيادة في نسبة البطالة ،وذلك لعدة عوامل ذكرت سابقا.

أما النفقات الجارية والرأسمالية فقد زادت من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٤ ، حيث سجلت النفقات الجارية عام ٢٠٠٠ ما قيمته (١٧١٨.٥) مليون دينار ومعدل النمو (٤.٦%) بينما كانت النفقات الجارية عام ٢٠١٤ (٢.٨٢٧.١٦٣) مليون وذلك بسبب الترشيد الحكومي وخفض الإنفاق، بينما كانت النفقات الرأسمالية عام ٢٠٠٠(٥٣٥.٨) مليون دينار بينما سحلت النفقات الرأسمالية عام ٢٠١٤ ما قيمته ٧٤٠.٩ مليون دينار في فترة ترشيد النفقات العامة.

والشكل رقم(٢) يبين إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤

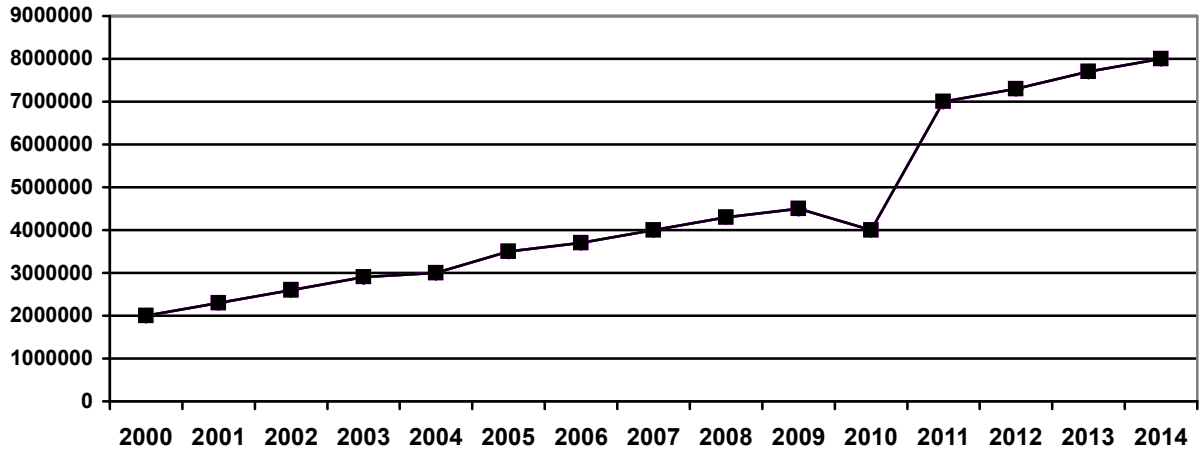

يلاحظ من الرسم البياني الإجمالي الإنفاق في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ أن الإنفاق ارتفع تدريجيا حتى عام ٢٠٠٩ حيث كانت قيمة الإنفاق الإجمالي عام ٢٠٠٩ (٥٩٧٥.٩) مليون دينار ثم انخفض في عام ٢٠١٠ حيث كانت قيمة الإنفاق (٥٧٠٨.٠) مليون دينار ، ثم عاود الارتفاع في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤ بسبب عوامل كثيرة تختص بالأردن وبسبب عجز الموازنة العامة وازدياد(المديونية وارتفاع نسبة البطالة).

وبحسب الأرقام فقد بلغ إجمالي الإنفاق خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ حوالي ٣.٦ مليار دينار مقابل ٣.٢ مليار دينار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٣ مسجلا بذلك ارتفاعا مقدراه (٣٦٠.٨) مليون دينار أو ما نسبته ١١% وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة الارتفاع النفقات الجارية بمقداره ٢٩٧.٥ مليون دينار أو ما نسبته ١٠% وارتفاع النفقات الرأسمالية حوالي ٦٣.٣ نسبة ١٩.٥%.

الجدول رقم(٩)

يبين المديونية الخارجية والداخلية العامة للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤

السنة	المديونية الخارجية (بالمليون)	المديونية الداخلية (بالمليون)	المجموع (بالمليار)
٢٠٠٠	٥٠٤٣.٥	١٢٣٥	٦٢٧٨.٥
٢٠٠١	٤٩٦٩.٨	١٣٩٧	٦٣٦٦.٨
٢٠٠٢	٥٣٥٠.٤	١٦٥٦	٧٠٠٦.٤
٢٠٠٣	٥٣٩١.٨	١٧٠.٤	٧٠٩٥.٨
٢٠٠٤	٥٣٤٨.٨	١٨٣٤	٧١٨٢.٨
٢٠٠٥	٥٠٥٦.٧	٢٤٣٧	٧٤٩٣.٧
٢٠٠٦	٥١٨٦.٧	٢١٦٣	٧٣٤٩.٧
٢٠٠٧	٥٢٥٣.٣	٢٩٤٦	٨١٩٩.٣
٢٠٠٨	٣٦٤٠.٢	٤٩١١	٨٥٥١.٢
٢٠٠٩	٣٧٤١.٠	٥٩١٠	٩٦٥١
٢٠١٠	٤.٥٤٢.٨	١٠.٣٠٠	١١.٤٦٢.٢٠٦
٢٠١١	٤.٤٨٦.٨	٨.٩١٥	١٣.٤٠١.٨
٢٠١٢	٤.٦١٠.١٨	٦.٨٥٢	١٤.٨٤٢.٨
٢٠١٣	٧٢٣٤.٥	١١.٧٠٠	٢٨.٩٣٤.٥
٢٠١٤	٨٣٨٤.٥	١١.٨	٢٠.٦٤٥

المصدر: وزارة المالية الأردنية، موازنة ، ٢٠١٤)

والجدول رقم(٩) الخاص بالمديونية العامة للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ يشير إلى أن قيمة الدين العام الداخلي للحكومة المركزية(موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) وصلت إلى (١٠.٣) مليار دينار حتى نهاية أيار ٢٠١٢، بزيادة مقدارها (١.٣٨٥) مليار دينار وما نسبته (١٥.٥%) عن مستواه في عام ٢٠١١ ومضاعفا حوالي ١١ ضعف عن عام ٢٠٠٠ والتي وصل فيها الدين العام ٩٤٤ مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الدين الخارجي فقد وصل إلى ما قيمته (٤.٥٤٢.٨) مليار دينار حتى نهاية أيار ٢٠١٢ بزيادة مقدراها ٥٦ مليون دينار أما ما نسبته (١.٢%) ومتراجعا عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ الذي بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) إلى ما قيمته (٥.٠٤٤) مليار دينار.

ومن المقترحات التي قدمت من قبل اعضاء مجلس النواب منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤ لحل الديون الخارجية من خلال إمكانية عمل وحدة مستقلة لإدارة الدين العام عن طريق إيجاد إليه مناسبة بإعادة بعض الموظفين من كل وزارة كوزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي حتى لا يتم تكليف الموازنة مبالغ إضافية والعمل على التخفيف من حدة الدين العام من خلال الاستمرار في مبادلة الديون باستثمارات محلية وإمكانية الاقتراض من خلال قروض الأسهم المشتركة، حيث ممكن أن يقبل المقترضون أسعارا للفائدة أقل من أسعار الفائدة في السوق مقابل حصة في أسهم المشروعات.

والشكل رقم (٣) يبين رسم بياني لصافي الدين حسب النوع حتى نهاية عام ٢٠١٤

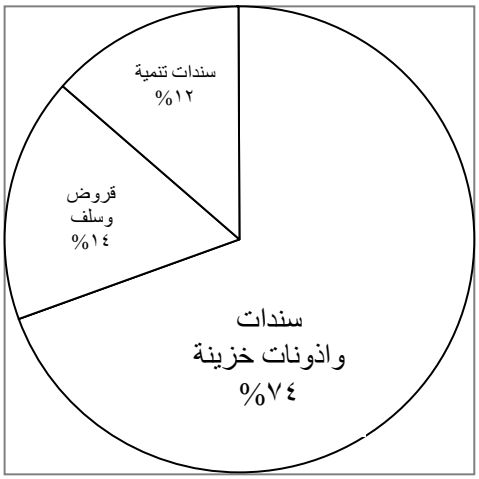

المصدر : وزارة المالية ٢٠١٤.

وللدين العام قانون يحدد شروط عدم تجاوز نسبة الرصيد القائم له في أي وقت من الأوقات عن ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات ، كما ورد في قانون الدين العام وإدارته في سنة ٢٠٠١، وخاصة في المواد ٢٣/٢٢/٢١ منه، ولكنه لا يشير إلى القيمة المطلقة للدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل رقم (٤) يبين المؤشر الحقيق للدين العام

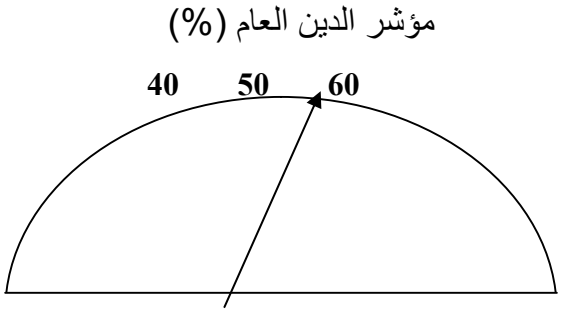

المرجع الهيتي ، نواز عبد الرحمن والخشالي،الحديث في المالي العامة،ص٤٧

والجدول رقم (١٠) يبن نسبة البطالة في الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٤)

السنة	معدل البطالة
٢٠٠٠	%١٣.٧
٢٠٠١	%١٤.٧
٢٠٠٢	%١٥.٣
٢٠٠٣	%١٤.٥
٢٠٠٤	%١٢.٥
٢٠٠٥	%١٣.٠
٢٠٠٦	%١٣.٠
٢٠٠٧	%١٢.٧
٢٠٠٨	%١٢.٧
٢٠٠٩	%١٢.٩
٢٠١٠	%١٢.٢
٢٠١١	%١٣.٢
٢٠١٢	%١٢.٢
٢٠١٣	%١٥.٩
٢٠١٤	%١٦.٩

المصدر: الإحصاءات العام، ٢٠١٤.

ويظهر الجدول رقم (١٠) الذكور يبين أن التذبذب في نسبة البطالة يزيد مع كل سنة قادمة حيث وصل في عام ٢٠٠٥ إلى (١٣.٧%) ليسجل عام ٢٠٠٢ (١٥.٣%) ليعود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالانخفاض عام ٢٠٠٨ إلى (١٢.٧%) ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (١٢.٩%) وثم يرتفع ليصل إلى (١٦.٩%) عام ٢٠١٤ الأمر الذي يدل على أن سوق العمل الأردني قد تأثر بالأزمة المالية العالمية، ولكن بدرجة بسيطة والأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٤ .

ويلاحظ من تلك النسب والمؤشرات بان الأزمة الاقتصادية العالمية والتي بدأت في نهاية عام ٢٠٠٨ لم تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (٢٤%) في عام ٢٠٠٨ عما كان عليه عام ٢٠٠٧ وان معدل البطالة في الأردن يرتفع محليا ولكنه بقي بذات المستوى مقارنة بازدياد حاد في الدول الغنية.

حيث بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٩ على سبيل المثال (٩.٤%) والدول الأوروبية ما نسبته (٩.٥%) .

والشكل رقم (٥) يمثل الرسم البياني لنسبة البطالة في الأردن

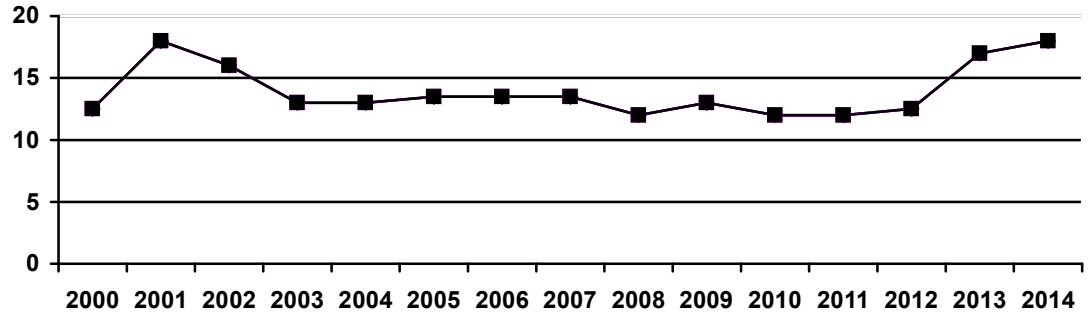

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معدلات البطالة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ حسب مصادر دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

وتدل نسبة البطالة للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤على تفاوت أداء المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تخص الاقتصاد الوطني الأردني منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٤.

واندرج كل من مؤشرات الفقر والاحتياطات الأجنبية والاستثمار الأجنبي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد الأردني الاقتصادي.

ولكن مؤشرات الموازنة العامة والدين العام ومؤشرات البطالة اندرجت تحت قائمة المؤشرات السلبية وفقا للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين لنا مما سبق أن أداء الاقتصاد الأردني شهد تحسنا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩ حيث ازداد معدل نموه الحقيقي من (٣.١%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٥.١) عام ٢٠٠٦ محققا معدل نمو حقيقي مقدره ٥.٩٥% بالمتوسط خلال الفترة.

ولكن في عام ٢٠١٠ كانت نسبة النمو (٤.٦%) ثم بدأت في الارتفاع عام ٢٠١١ حيث بلغت (١٩.١%) ثم انخفضت في عام ٢٠١٢ حيث بلغت (١.٢%) إلى (٢.٨%) عام ٢٠١٣ حتى بلغت في ٢٠١٤ (٤.٣%).

وخلال فترة الارتفاع في النمو اتبع الأردن سياسة تنشيط الاقتصاد من خلال ترشيد الإنفاق وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وتحسن في البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لدعم الأنشطة الاقتصادية.

تبين لنا أيضا من الدراسة أن عام ٢٠١٤ شهد تراجعا في الإنفاق النوعي عما سبقه في السنوات المنصرمة وان الأردن بذلك يعتبر من اقل دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل ، من حيث نسبة التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهودا حكومية للتخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل وزيادة حصة الفرد من اجل تعزيز هذا الحق، حيث بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين في العام ٢٠٠٩ (على سبيل المثال) بالمقارنة مع باقي المجموعات الدولية (٤٩%) في الأردن و(٥٢%) في العالم العربي و(٥٧%) لدول الاتحاد الأوروبي و(٧٤%) للدول الأقل تقدما.

وإذا افترضنا أن الرواتب والتقاعد تدخل في الإسهام في تعزيز حق العمل فان الأردن ينفق (١٥%) من حجم الإنفاق الكلي على الرواتب في القطاع المدني، وما نسبته (١٠%) على التقاعد العسكري أي ما نسبته (٢٧%) من الإنفاق العام و(٢%) على العمل للحد من البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة في الأردن لا بد من تحقيق نمو اقتصادي متوازن لكافة القطاعات الحكومية والخاصة من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لا سيما (الصناعة والزراعة) ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة، محطات المياه)، شبكات الطرق ، المؤسسات التعليمية والصحية)، لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

٢- أظهرت الدراسة أن مشكلة البطالة عموما ترتبط بالدورات الاقتصادية التي تصيب عادة المجتمعات التي تعتمد على نظام السوق سواء في الدول المتقدمة صناعيا أو الدول النامية ومن ضمنها الأردن، وأن هذه الدول تأثرت بظاهرة الركود العالمي، والأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة فيما يعد حتى نهاية عامة الدراسة٢٠١٤.

٣- أظهرت الدراسة بان الأردن قد تبنى سياسات مختلفة قبل وبعد عام ٢٠٠١ وذلك للحد من البطالة، إلا انها لم تتمكن من تحقيق أهدافها، حيث أخذت مشكلة البطالة في التفاقم، وكان ذلك نتيجة للازمات الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الأردن منذ عام ١٩٩٠-١٩٩١ مرورا بعام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ حيث الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى إحداث الربيع العربي ٢٠١١ حتى عام٢٠١٤ التي أثرت على الحكومة الأردنية من ناحية الإنفاق الحكومي .

٤- الحكومة الأردنية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤ كانت جادة في تخفيض معدل البطالة عند تخرين الإنفاق الحكومي من خلال استعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية ولكن بمجرد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انهاء هذه المشاريع والمرتبطة ببعض البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الارتفاع ذلك لان شواغر العمل (التشغيل، لا تفي بالأعداد الهائلة من الخريجين سنويا.

٥- إن برامج الإنعاش الحكومية هي برامج مؤقتة لم تستطيع دعم النمو الاقتصادي وذلك لضعف ومحدودية الموارد والإنتاج في الأردن الأمر الذي أدى إلى استفادة فئات معينة من تلك البرامج .

٦- لم تستطيع برامج الحكومة الإنعاشية من دعم النمو على الصعيد الهيكلي فما زال الاقتصاد الأردني مرتبط وبصفة مطلقة بالمحروقات والمساعدات الخارجية، حيث أن حجم النفقات مضاعف الإنفاق الحكومي لم تؤثر على القطاعات غير المنتجة أما القطاعات المنتجة فان نموها لم يكن مرتبط بهذه البرامج.

٧- لم تتوسع الحكومة الأردنية في الإنفاق العام كأداة لتخفيض البطالة لم تعمل على تفعيل السياسة الاستثمارية بشكل فاعل من اجل ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : التوصيات

بناء على نتائج الدراسة فإن الدراسة توصي بما يلي :

١) العمل على خفض الإنفاق الجاري مع المحافظة على زخم الإنفاق العام الرأسمالي الاستثماري عالي الإنتاجية، كما يتطلب ذلك من الحكومة اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين إدارة الموارد المالية للقطاع العام، وتقليص عدد الإدارات العامة غير الضرورية أو دمجها.

٢) التركيز على توسيع الوعاء الضريبي المحلي أكثر من التركيز على رفع معدلات الضرائب لتأثيرها السلبي على تنافسية الاقتصاد الوطني ، ذلك من خلال الحد من مشكلة التهرب الضريبي واستخدام السياسات المنشطة للاقتصاد ورفع معدلات النمو، ومن ثم زيادة الإيرادات العامة.

٣) العمل على إدخال إصلاحات اقتصادية وادارية لإعادة التوازن للهيكل الضريبي باتجاه تصاعدية ضرائب الأرباح والدخل، والحد من ضريبة المبيعات، وخاصة على السلع الأساسية.

٤) على الحكومة الأردنية أن توفر الأرض الخصبة للوصول إلى إجماع حول المشاكل الاقتصادية التي تخص المجتمع الأردني ويكون هذا الإجماع نابعا من أشكال الأفكار والمنافسة بشتى صورها وأشكالها.

٥) على الحكومة الأردنية العمل بجدية أكثر في تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق الحكومي العام من خلال الاستثمار والمشاريع ذات الكثافة السكانية العمالية ووجود البرامج الإنعاشية المستمرة.

٦) العمل على ديمومة البرامج الحكومية الإنعاشية لدعم النمو وتخصيص نسبة الإنفاق في المجالات الأخرى، والتركيز على البطالة، وزيادة الموارد الإنتاجية وضبطها من خلال الرقابة الحكومية المستمرة.

٧) العمل على تفعيل سياسة التوسع في الإنفاق العام والسياسات الاستثمارية ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتخفيض البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية

- ادم ، محمد(٢٠٠٠) صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، القاهرة، العدد ٥٤، ص٢١-٢٣.
- البازعي، حمد(١٩٩٧)، الانتقال الدولي للتضخم مجلة دوريات الإدارة العامة ، الكويت، الكويت.
- البنك المركزي الأردني(٢٠١٤)، احدث التطورات النقدية والاقتصادية دوريات في الأردن، المجلد التاسع، العدد الأول، كانون الثاني، . آدم، محمد (٢٠٠٠)، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، القاهرة، العدد ٥٤، ص١-٧.
- تقرير منظمة الصحة العالمية عن الأردن (٢٠١٠)(، منظمة الصحة العالمية الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص١-٣
- جميل ،وائل سليم (٢٠٠١)، العلاقة بين الإنفاق العام معدلات النمو الإجمالية في العراق للمدة ١٩٨١-٢٠٠٠ م رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة الاقتصاد ، جامعة بغداد،- العراق.
- الحاج ، طارق(١٩٩٩)،المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- حجازي ، المرسي السيد (٢٠٠٢)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، ط١، ص٢٩١
- حلبلب، عمر علي، (١٩٩٤)، الاقتصاد السياسي (المبادئ الاقتصادية) الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.
- الحمد جواد وآخرون، (٢٠١٤)، الأردن في إقليم عاصف، مجلة الدراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن، السنة ١٨، العدد ٦٨.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، (٢٠٠٠) ٢٠١٤) تقرير تقارير مختلفة، عمان، الأردن، ص١-٤
- دائرة الإحصاءات العامة، (٢٠١٥)، معدل البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن. ص١-٤.
- الدباغ، أسامة بشير (٢٠٠٧) البطالة والتضخم : المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ص٣٣-٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراز، حامد عبد المجيد (١٩٩٩)، مبادئ الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- الدويري، إبراهيم(٢٠١٢) ، كلمة في ندوة السياسات المالية العامة طرق الإصلاح الاقتصادي في الأردن ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك، اربد، ١٣، تشرين الثاني، /نوفمبر. ٢٠١٢.
- ذنيبات، محمد جمال (٢٠٠٣)،المالية العامة والتشريع المالي،الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط١.
- الرطروط ، فواز وعطاف الحديد وخليل هلالات، (٢٠٠٤)، الآثار الاجتماعية في الأردن، عمان، الأردن،- ٢٢/ أيار /٢٠١٤.
- زكي، رمزي(١٩٩٧)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٢٦، تشرين أول /أكتوبر، ١٩٩٧، ص١٥-١٦
- سارنولد، دانيال(١٩٩٢)، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع النشر، بيروت، ط١، ص٢٠٧-٢١٠.
- سوزي، عدلي ناشدن (٢٠٠٦)، المالية العامة منشورات الحلبي، الحقوقية، الإسكندرية، مصر، ص٢٥
- سومية، هلال(٢٠١٤)، دور الدولة في معالجة البطالة (حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد أكلي محمد الحاج، البوبرة ، كلية الاقتصاد التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.
- سومية، هلال، وموسوس عفاف، (٢٠١٤) دور الدولة في معالجة البطالة (حالة الجزائر، ٢٠٠٠-٢٠١٢) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند، والحاج البويرة ، الجزائر.
- شتيوي، موسى(٢٠٠٩)، الحد من البطالة لدى الشباب من منظور السياسات الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، ص٦-٨، ٢٣-٣٥
- الشركة الرائدة في توفير منتجات وخدمات التعليم الشاملة المبنية على التكنولوجيا في المنطقة العربية (ايدويد) صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠/شباط/ فبراير/٢٠١٥، عمان الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صبري، محمد خليل صبري(٢٠١١) مشكلة البطالة: طبيعتها وأسبابها وأساليب حلها، دراسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ٢٥/تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠١١، ص١-٢
- صخري، عمر (٢٠٠٥)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٥، ص١-٥.
- عامر ، فاتن(٢٠١٦) البطالة، جامعة الملك سعود الرياض، السعودية، ٢٠/نيسان/ابريل، ٢٠١٦. ص١-٣.
- عبد الحميد ، عبد المطلب (٢٠٠٥) اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، (ب.م) ط١، ص١٧٣.
- عبد الكريم ، البشر(٢٠٠٤)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة ، والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، القاهرة، العدد١، ص٤٤.
- عثمان، سعيد عبد العزيز (٢٠٠٨)، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ط١.
- الغالبي، كريم سالم (٢٠١١)، الإنفاق الحكومي واختيار قانون فاجنر في العراق، للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠) تحليل قياسي، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، بغداد، ص٣٦-٣٧
- القريشي مدحت، (٢٠٠٨) تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط١، ص١٥٠-١٥١.
- كلو، مهدي (٢٠٠٣)، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر، جامعة الجزائر، الجزائر، ص١١.
- اللجنة المالية، (٢٠١٤)، مجلس النواب الأردني عمان، الأردن، ٧/كانون الثاني/٢٠١٦.
- مجلس النواب الأردني (٢٠١٢-٢٠١٥)، السياسة الاقتصادية للحكومة ، مجلس النواب الأردنيين عمان، ٢٢/كانون الأول، ديسمبر ، ٢٠١٥، ص١-٣
- محمد، طارق، (٢٠١٥) أسباب البطالة في الأردن، موقع موضوع، انظر موقع : mawdoo3.com/13/8/2015/4:20
- المرصد الاقتصادي الأردني (٢٠١٠) تقرير حول تفاوت أداء مؤشرات الاقتصاد في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٩، عمان الأردن، ص١-٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرصد الاقتصادي الأردني (٢٠١١)، ارتفاع عجز الموازنة في ٢٠١١ أكثر من مليار دينار والمدينة ١٢.٤مليار دينار وكالة رم للأنباء (مال وأعمال) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مركز الدراسات الإستراتيجية ، (٢٠١٤) الموازنة العامة (٢٠١٤) تحليل نقدي عمان، ص ١-٥
- مركز الدراسات الإستراتيجية ٢٠١٣، الموازنة العامة ٢٠١٢-٢٠١٣ تحليل نقدي، الجامعة الأردنية ، عمان، أيار مايو /٢٠١٣، ص١-٥
- المهنا، سلطان(٢٠١٠) تصاعد الإنفاق الحكومي السبب في ارتفاع البطالة، مجلة الرياض، العدد ١٥٤٢٩، الثلاثاء ١٢شوال ١٤٣١هـ، ٢١/ايلول/٢٠١٠، الرياض، السعودية.
- الموازنة العامة لعام ٢٠١٤، وزارة المالية عمان، مجلس النواب الأردني، عمان، الأردن، ص١-٤
- الموازنة العامة للسنة المالية، ٢٠١٢-٢٠١٣، وزارة المالية، عمان، الأردن، ص١-٣
- الهياجنة، عدنان، (٢٠١١)، عام ٢٠١٠ شهد تراجعا في الإنفاق النوعي على الصحة والتعليم والعمل، المركز الوطني لحقيق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة، ص٢-٣
- وزارة التخطيط (٢٠١٠)، دائرة السياسات والمالية، تقرير الاقتصاد الأردني، لعام ٢٠١٠، ص١-٣
- وزارة الصحة الأردنية، (٢٠١٠)، إحصاءات عن القطاع الصحي في الأردن، عمان، الأردن، ص١-٣
- الوزني، عادل(٢٠١٦)، النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة كربلاء (التعليم الالكتروني، ١١/نيسان/ابريل، ٢٠١٦).
- يحيات، ملكية(٢٠٠٦)، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علم التيسر، جامعة الجزائر، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي (٢٠١٤)، الإنفاق الحكومي لرعاية الصحية، القطاع العام (%) من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية، الأمم المتحدة، نيويورك، dafa.albankaldawil.org,2000-2014
- احمد عبد الرحمن يسرى(٢٠٠٤)، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ص٢٠٥.
- القريشي، مدحت (٢٠٠٧)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط، ص١٨٣.
- ناشد، سوزي عدلي(٢٠٠٩) أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، الحقوقية، بيروت، لبنان. الحوامدة، بشار(٢٠١٣)، البطالة، حلول مقترحة من واقع قطاع تقنية المعلومات، صحيفة المقر، ١٢/تشرين الثاني، عمان الأردن، .

ثانيا- المواقع الالكترونية :

- Cba (٢٠١٦) التضخم والبطالة ، الفصل العاشر : Inflation and unemployment انظر الموقع : www.cba.edu.kw,marco-Notes,22/6/2016/6:22
- البرماوي ، ينال (٢٠٠٩)، الأردن تمكن من تعزيز أركان الاستقرار المالي والنقدي في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، صحيفة الدستور الأردنية ، عمان، الأردن، الأربعاء ١٠حزيران يونيو ٢٠٠٩، انظر الموقع : www.addustour.com/10/6/2009/12:30
- الحمود صلاح، (٢٠١٣)، مفهوم البطالة وأسبابها، مقال في : موقع ألفا، بيتا، ٥/تشرين الثاني (نوفمبر /٢٠١٣، انظر الموقع : alphabeta.argaam.com/5/11/2013/9:00
- الشبكة الدولية للحقوق والتنمية (٢٠١٤) النظام الصحي في الأردن ومدى مواءمته لحقوق الإنسان ٢٤/آذار مارس، ٢٠١٤، ١٦:٣٨:٢٩ انظر الموقع : gnrd.net/ar/seemore/php/24/3/2014/16:36

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الغد الأردنية (٢٠٠٩) أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد ٨تشرين الثاني، نوفمبر- الساعة ٣:٠٠ انظر الموقع : www.alghed.com/18/11/2009/3:00
- قاعدة معلومات الملك خالد (٢٠١٥)، القواعد التي تحكم الإنفاق العام انظر الموقع : www.kingkhaled.org.sa/G/2015
- محمـــد، تـــوات(٢٠١٢) البطالـــة أنواعهـــا وأســـبابها انظـــر الموقـــع : www.statimes.com/5/5/2012/20:27
- المصري (٢٠١٦) ملتون فريدمان (Milton fridedman) حول ذلك انظر : www.elmessori.com/4/2016/5:31

ثالثا- المراجع الأجنبية :

- Begg, David, (1999)K et, actress , Dunod, macroeconomic, Paris 2 edition, France, p.73
- Bird, R.M(1971). Wagner lawot expending stste public financell, vo1 26/No1, U.S.A. p.1-2.
- D.LABARONNE: (1999) macroeconomic les functions, communiqués- edition SEIL, PARIS , France.
- Dome, Takeo(2004) The political Economy of Tylor and fracas Group London. U. K .
- Gergory, N .M (2000) macroecnomie De Boeck Paris 3edition.
- Heritage foundation (2011) An offshore investment fund under write government speneling for more information see : Kiribati information on economic freedom washing ton, U.S.A, p.1-2
- Muller Jet efautres)2004) manuelef application, Economic , Donod, Paris 4edition
- Termblay R.(1992) macroeconmoqne moderne, theories efrealite, edition etition etudes vivantes qvebec, p.286.
- Young R(1986) counseling the unemployed affribution issue Jounnal counseling and Deveolopment vol 64 of ford U.K

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com